الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

أكتوبر 2023

المشروع السنوي للآداء

لسنة 2024

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف

الفهـــرس

المحـور الأول تقديم المهمة 3

1- إستراتيجية المهمة :.....4
2- برامج المهمة: 7
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى: 7

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 13

البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة 14

1- تقديم البرنامج:.....15
2- أهداف ومؤشرات الأداء: 20
3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026).....28

البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة 31

1- تقديم البرنامج:.....32
2- أهداف ومؤشرات الأداء : 33
3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2024-2026) 49

9البرنامج عدد 3: برنامج المناجم 51

1- تقديم البرنامج:.....52
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء:.....54
3- الميزانية وإطار نـفـقـات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:.....63

البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة 66

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته: 67
2- أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:.....68
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024-2026:.....83

الملاحق 90

بطاقات مؤشرات الآداء 91

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج الطاقة 92

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج الصناعة 101

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج المناجم 118

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج القيادة والمساندة 126

بطاقات الفاعلين العموميين 148

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلة في برنامج الطاقة 149

بطاقات الفاعلين العموميين لمتدخلة في برنامج الصناعة 163

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلة في برنامج المناجم 176

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي 182

المـحـور الأول تقديم المـهمة

1-إستراتيجية المهمة :

تتولى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة إعداد وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات الصناعة ودعم الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم، وذلك بغاية دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل المهمة في إطار التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية للدولة التونسية في مجالات الصناعة والمناجم والطاقة على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة إلى أفق سنة 2030 والتي تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتحقيق صناعة مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة وتقلّص من الفوارق ومجددة وضمان الحصول على طاقة نظيفة التي أقرتها **الأهداف 7** الذي يسعى إلى **ضمان الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية، والهدف 9 الصناعة التجديد والبنية التحتية** الذي يرنو إلى **توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والهدف 5 حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.**

أما على المستوى الوطني تعمل مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في إطار الالتزام باحترام دستور الجمهورية التونسية ونذكر من بين أحكامه الفصل 16 الذي ينص على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية. تعرض الاتفاقيات وعقود الاستثمار المتعلقة بالثروات الوطنية على مجلس نواب الشعب وعلة المجلس الوطني للجهات والأقاليم للموافقة عليها." وكذلك جملة التشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بمجال تدخل المهمة.

ويعتبر مخطط التنمية على المستوى الوطني مرجعية هامة لضبط الاستراتيجيات والأهداف القطاعية حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط المتعلقة خاصة بتحديث القطاع الصناعي ودعم القدرة التنافسية للقطاع وتسريع الانتقال الطاقي.

كما تعمل المهمة على تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في مأسسة المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء ضمن سياساتها العمومية وذلك في تناغم مع الالتزامات الدولية (أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) والوطنية على رأسها الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية والمتمثلة خاصة في تجسيد الأثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي إلى جانب العمل على تنزيل جميع آثار الخطة في مختلف برامج المهمة وخاصة الاثر السادس المتعلق بوضع سياسات عمومية تراعي الأزمات والتغيرات المناخية من خلال توخي مقاربة شاملة ومستدامة للحد من آثار التغييرات المناخية وتعزيز صمود النساء التي تعتبر من الفئات الأكثر هشاشة أمام هذه الظاهرة.

وفي إطار تشخيص واقع القطاعات التي تشرف عليها المهمة ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني عليها تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تنوع المهن والنشاطات التابعة للقطاع الصناعي،
- التكلفة التنافسية لليد العاملة التونسية،
- تموقع جغرافي استراتيجي للاندماج في سلاسل القيمة العالمية،
- قطاع واعد للصناعات الغذائية وفي تطور متواصل بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية،
- المصادقة على مشاريع في مجال الطاقات المتجددة مما سيرفع في نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي،
- المصادقة على استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة في تونس في أفق سنة 2035،
- تحسن تدريجي لإنتاج الفسفاط،

- شهدت المواد الغير فسفاطية في السنوات الأخير تطورا في رقم المعاملات نتيجة تحسن انتاج الأملاح نتيجة دخول مشاريع جديدة في الإنتاج الفعلي،
- استحثاث نسق البحث المنجمي نتيجة تطور عدد رخص البحث وكذلك امتيازات الاستغلال.

كما تعمل المهمة على تحسين وتجاوز جملة من النقائص:

- ضعف نسبة الاستثمار الوطني في القطاع الصناعي،
- تراجع متواصل لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام،
- منوال صناعي يعتمد أساسا على اليد العاملة التي ليست لها قيمة مضافة،
- تدهور مناخ الاستثمار (نصوص قانونية وإجراءات إدارية معقدة، ارتفاع في التكاليف، نقص في التنسيق بين مختلف المتدخلين) مما أثّر سلبا على المبادرة الخاصة والنسوية منها خاصة،
- تراجع الموارد المتاحة من الطاقة الأولية بينما يشهد الطلب نموا متواصلا،
- الاعتماد الشبه كلي على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بنسبة تفوق 97 % بينما تعود 3% إلى الطاقات المتجددة،
- تراجع لمعدل الإنتاج السنوي للفسفاط نتيجة لضعف منظومة النقل وبطئ انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج،
- نقص استقطاب مستثمرين ذوي كفاءة فنية ومالية عالية في قطاع المواد الغير فسفاطية لغياب الترويج والنصوص القانونية المواكبة لتطور القطاع.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاعات من نقاط قوة وتحديات وجب رفعها وفي ظل الإطار العام الدولي والوطني وتأثيرها على القطاعات فإن رؤية المهمة ترتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

✓ دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي

على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

- ✓ ضمان تأمين التزود بالطاقة في ظروف جيدة وبأسعار معقولة لجميع المواطنين والمواطنات والأنشطة الاقتصادية، والانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تضمن المساواة بين الجنسين.
- ✓ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته والنهوض بقطاع المواد الغير الفسفاطية.

2-برامج المهمة:

تتكون مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من ثلاثة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للمهمة وبرنامج قيادة ومساندة يوفر الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية:

- برنامج الطاقة،
- برنامج الصناعة،
- برنامج المناجم،
- برنامج القيادة والمساندة.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تم ضبط تقديرات نفقات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة سنة 2024 بـ **320.000أ.د** دون نفقات دعم المحروقات مقابل **302.200 أ.د** دون دعم المحروقات مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة تقدر بـحوالي 17.800 أ.د ، وقد تم تحديد الاعتمادات الخاصة بدعم المحروقات في حدود **7.086.000 أ.د.**

وترجع هذه الزيادة المسجلة في ميزانية المهمة إلى التطور الهام في نفقات التدخلات.

حيث شهدت النفقات ذات الصبغة التنموية لبرنامج الطاقة تطورا هاما نظرا للتطور الهام لنشاط الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وتطوير مشاريعها قصد مزيد دعم نشاطها وتعزيز

حضورها على المستوى الوطني هذا إلى جانب ارتفاع تقديرات النفقات الموجهة لاستعمالات صندوق الانتقال الطاقي لتبلغ 52.000 أ. د وهو ما سيؤثر إيجابا على بلوغ الهدف الاستراتيجي للبرنامج والمتمثل في تحقيق الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (دون دعم المحروقات)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		ق.م. الأصلي 2023	ق.م. التعديلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
					المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	إ.التعهد	38810	38810	39788	978	2.5
	إ.الدفع	38810	38810	39788	978	2.5
نفقات التسيير	إ.التعهد	7730	7730	8247	517	6.6
	إ.الدفع	7730	7730	8247	517	6.6
نفقات التدخلات	إ.التعهد	246825	246825	262980	16155	6.5
	إ.الدفع	246825	246825	262980	16155	6.5
نفقات الاستثمار	إ.التعهد	11489	11489	7400	4089-	35.5-
	إ.الدفع	8835	8835	8985	150	1.6
المجموع	إ.التعهد	304854	304854	318415	13561	4.4
	إ.الدفع	302200	302200	320000	17800	5.8

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (باعتبار دعم المحروقات)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		ق.م. الأصلي 2023	ق.م. التعديلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
					المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	إ.التعهد	38810	38810	39788	978	2.5
	إ.الدفع	38810	38810	39788	978	2.5
نفقات التسيير	إ.التعهد	7730	7730	8247	517	6.6
	إ.الدفع	7730	7730	8247	517	6.6
نفقات التدخلات -باعتبار الدعم-	إ.التعهد	5915825	7276825	7348980	72155	1
	إ.الدفع	5915825	7276825	7348980	73400	1
نفقات الاستثمار	إ.التعهد	11489	11489	7400	4089-	35.5-
	إ.الدفع	8835	8835	8985	150	1.6
المجموع باعتبار الدعم	إ.التعهد	5973854	7334854	7404415	69561	1
	إ.الدفع	5971200	7332200	7406000	73800	1

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد3:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024

حسب البرامج (دون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق.م .الأصلي 2023	ق.م التعديلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
					المبلغ	النسبة
الطاقة (دون اعتبار الدعم)	إ.التعهد	69634	69634	123344	53710	77
	إ.الدفع	69634	69634	123344	53710	77
الصناعة	إ.التعهد	216174	216174	174645	41529-	0,2-
	إ.الدفع	213520	213520	176645	-36875	17-
المناجم	إ.التعهد	7946	7946	7986	40	0.5
	إ.الدفع	7946	7946	7986	40	0.5
القيادة والمساندة	إ.التعهد	11100	11100	12440	1340	12
	إ.الدفع	11100	11100	12025	925	8.3
المجموع دون اعتبار الدعم	إ.التعهد	304854	304854	318415	13561	4.4
	إ.الدفع	302200	302200	320000	17800	5.8

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 4:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024

حسب البرامج (باعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق.م .الأصلي 2023	ق.م التعديلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
					المبلغ	النسبة
الطاقة (باعتبار الدعم)	إ.التعهد	5738634	7099634	7209344	109710	1.5
	إ.الدفع	5738634	7099634	7209344	109710	1.5
الصناعة	إ.التعهد	216174	216174	174645	41529-	19-
	إ.الدفع	213520	213520	176645	-36875	17-
المناجم	إ.التعهد	7946	7946	7986	40	0.5
	إ.الدفع	7946	7946	7986	40	0.5
القيادة والمساندة	إ.التعهد	11100	11100	12440	1340	12
	إ.الدفع	11100	11100	12025	925	8.3
المجموع باعتبار الدعم	إ.التعهد	5973854	7334854	7404415	69561	1
	إ.الدفع	5971200	7332200	7406000	73800	1

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع ودون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق.م 2023	ق. م. التعديلي 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	35818	38810	38810	39788	40100	40250
نفقات التسيير	6281	7730	7730	8247	8270	8300
نفقات التدخلات- دون الدعم-	143062	246825	246825	262980	7382166	7241227
نفقات الاستثمار	326	8835	8835	8985	9100	9200
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	185487	302200	302200	320000	7439636	7298977

جدول عدد 6:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع وباعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق.م .الأصلي 2023	ق. م. التعديلي 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	35818	38810	38810	39788	40100	40250
نفقات التسيير	6281	7730	7730	8247	8270	8300
نفقات التدخلات- باعتبار الدعم-	7771062	5915825	7276825	7348980	7382166	7241227
نفقات الاستثمار	326	8835	8835	8985	9100	9200
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	7813487	5971200	7332200	7406000	7439636	7298977

جدول عدد 7:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع ودون اعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق.م. الأصلي 2023	ق.م. لتعديلي 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج الطاقة (دون الدعم)	22497	69634	69634	123344	129079	120475
برنامج الصناعة	146293	213520	213520	176645	190000	195000
برنامج المناجم	7182	7946	7946	7986	8100	8150
برنامج القيادة والمساندة	9515	11100	11100	12025	12100	12130
المجموع (دون الدعم)	185487	302200	302200	320000	496884	448508

جدول عدد 8:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع وباعتبار الدعم)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق.م. الأصلي 2023	ق.م. لتعديلي 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج الطاقة (باعتبار الدعم)	7650498	5738634	7099634	7209344	7229436	7083697
برنامج الصناعة	146293	213520	213520	176645	190000	195000
برنامج المناجم	7182	7946	7946	7986	8100	8150
برنامج القيادة والمساندة	9515	11100	11100	12025	12100	12130
المجموع (باعتبار الدعم)	7813487	5971200	7332200	7406000	7439636	7298977

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة

إسم رئيس البرنامج :السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :ابتداء من جانفي 2019

1-تقديم البرنامج:

1.1إستراتجية البرنامج

مثل اتفاق باريس بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون واتجهت سياسات الطاقة بشكل متزايد نحو تغييرات عميقة تهدف إلى تسريع الانتقال الطاقي لتامين إمدادات الطاقة من جهة ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ.

وعلى المستوى الوطني، تميز المشهد الطاقي خلال العقد الماضي بتفاقم العجز الطاقي الذي أدى إلى تدهور مؤشر الاستقلالية الطاقية وزيادة الواردات من المحروقات واختلال التوازن المالي لميزانية الدولة والميزان التجاري. مما يجعل تسريع سياسة انتقال الطاقة في تونس ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الطاقية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية.

وادراكا منّها للطبيعة الاستراتيجية لقطاع الطاقة وللتحديات التي تواجهه، قامت الوزارة بوضع استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة في أفق سنة 2035 **ترتكز على توازن وتكامل 4 أبعاد وهي الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية الشاملة والتحول المنصف وحياد الكربون.**

ولضمان **الامن الطاقي**، سيتم العمل أولا على التحكم في الطلب النهائي على الطاقة من خلال الرصانة الطاقية وكفاءة الطاقة. كما سيتم العمل على تعزيز وتنفيذ برامج الطاقة المتجددة المعلنة سواء على مستوى الاستهلاك الذاتي أو الإنتاج المركزي للكهرباء المتجددة. كما تجري الاستعدادات لتهيئة الظروف المواتية لتطوير تكنولوجيات جديدة للانتقال الطاقي، ولا سيما الهيدروجين الأخضر وكهربة الاستخدامات.

وتجدر الإشارة الى ان تطوير إنتاج المحروقات (بالإضافة إلى الطاقات المتجددة) يبقى ضروري، مع العلم أن تونس لديها موارد محتملة في حاجة الى التطوير وهو ما سيؤدي إلى تحسين أمن إمدادات البلاد.

ويظل أمن الإمدادات مرتبط بالاستدامة المالية للشركات الرئيسية في قطاع الطاقة، ولا سيما المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات البترول.

كما يعد تنويع المصادر عنصرا مهمًا في تأمين إمدادات الطاقة في البلاد. وسيتعين الاعتماد، بالإضافة إلى الامدادات من الجزائر، على تعزيز الربط الكهربائي مع دول الجوار وإيطاليا وكذلك من خلال إنشاء بنية تحتية لتوريد الغاز الطبيعي المسال.

ويتطلب **حياد الكربون** أيضًا تحولًا طاقيا يتضمن تغييرًا جذريا في كفاءة استخدام الطاقة ولكن أيضًا رصانة في استخدام الطاقة مما يعني تغييرًا في سلوك المستهلك مما سيؤدي إلى التخلص من الاستهلاك غير الضروري. كما يشكل تطوير الطاقات المتجددة وتكنولوجيات التحول إلى الطاقات الجديدة ضرورة أساسية على المدى الطويل لتعزيز إزالة الكربون من الاستخدامات الصعبة حاليا لا سيما في قطاعي النقل والصناعة. كما تعد كهربة الاستخدامات، إلى جانب زيادة حصة الكهرباء المتجددة في مزيج الكهرباء، بمثابة رافعة مهمة لإزالة الكربون من الاقتصاد.

ويستوجب التحول **المنصف** إزالة الكربون من الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة لجميع المواطنين. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن تحقيق التحول العادل، وهو أمر ضروري لاستدامة قطاع الطاقة، يتطلب من ناحية ضمان حصول الفئات الاجتماعية الأقل دخل على الطاقة «lutte contre la précarité énergétique»، ومن ناحية أخرى تثمين فوائد التحول الطاق في العالم. من حيث خلق فرص للعمل والثروة، مع احترام المساواة بين الجنسين.

وأخيرا، تقوم استراتيجية الطاقة على خيارات استباقية **لتحفيز التنمية الاقتصادية** التي تخلق الثروة وفرص العمل.

وتدخل استراتيجية قطاع الطاقة ضمن رؤية طويلة االمدى تهدف إلى حياد الكربون في البلاد بحلول عام 2050، وفقًا لالتزام تونس بموجب اتفاقية باريس. في الوقت نفسه، تهدف إلى

ضمان التزود القار والنفاذ المستدام والميسر للطاقة لتلبية حاجيات المواطن والاقتصاد الوطني بكامل تراب الجمهورية.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعددة المحطات وذلك لتحقيق **غاية السياسة العمومية " الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"**

وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولي الى غاية 2025 وهي فترة وضع الأطر التشريعية والانطلاق في انجاز المشاريع الأولى في مختلف أنظمة الانتاج والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار تليها المحطة الثانية في افق سنة 2035 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة يعتمد بالأساس على الطاقات النظيفة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وقامت استراتيجية قطاع الطاقة على احترام الالتزامات الدولية والوطنية ولعل أهمها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تبين خلال تقدم اشغال اعداد التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 في تونس تطابق تام لاستراتيجية قطاع الطاقة مع الهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"من خلال أهدافه: 7.1 المتعلق بـضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 حيث لنا ان نذكر ان نسبة الربط بشبكة الكهرباء في تونس تفوق 99% مع مراعات الفئات الهشة من خلال دعم معزز للفئات الهشة المحدودة الدخل عملا على تطبيق توجهات دستور 2022 الذي نصّ ضمن فصله 16 على أنّ "ثروات الوطن ملك للشّعب الّتونسيّ، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كلّ جهات الجمهورية."حيث تمت المحافظة على الدعم الكبير لقوارير الغاز المسيل المستعمل في القطاع المنزلي اذ فاقت نسبة الدعم فيه خلال سنة 2019 نسبة 80%.

اما بالنسبة للمقصد 7.2 "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2035" فلنا ان نذكر اننا نعمل على ادماج 35% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وان العديد من المشاريع بصدد التنفيذ حالياو بالتالي الاستغناء التدريجي للطاقات الحرارية وتعديل نسبة الدعم.

وبالنسبة للمقصد 7.3 "مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2035" فيجدر التذكير ان تونس كانت رائدة في هذا المجال منذ ثمانينات القرن الماضي اين بدأت في وضع وتنفيذ سياسة للتحكم في الطاقة في جميع القطاعات مما مكن من التخفيض في الطلب على الطاقة بحوالي 2% سنويا بالمقارنة بالسيناريو المرجعي وتطمح الى ان يتم التخفيض بـ 3% خلال الفترة القادمة ليبلغ التخفيض الجملي في استهلاك الطاقة الأولية 30 % في غضون سنة 2030.

وبالتوازي، يساهم قطاع الطاقة في تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية "تقليص من كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030" عبر المقاصد المذكورة اعلاه، وكما يتم تظافر الجهود لتحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) لملاءمته مع التطورات والمستجدات في القطاع. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على اعداد استراتيجية وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 وهي في المراحل الأخيرة من اتمامها.وتبقى الغاية المرجوة من السياسات العمومية في تناغم مع استراتيجية القطاع لضمان تزويد آمن للبلاد بالطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع الحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال التحكم في تكلفة توفير الطاقة والحوكمة الرشيدة لهذا القطاع مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة بضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات في أحسن الظروف في اطار يولي عناية خاصة بالحفاظ على البيئة بالتوجه إلى انتقال طاقي منخفض الكربون حيث دعت اتفاقية الأمم المتّحدة الإطارية حول التغيرات المناخية في ديسمبر 2015 جميع الدول الأطراف إلى اعتماد سياسات عامّة تساعد على احتواء الزيادة

في درجات الحرارة إلى أقلّ من درجتين مئويّتين (2°) أو حتى درجة مئوية ونصف (1.5°) بحلول عام 2100.

ولتحقيق هذا الهدف، التزم جميع الأطراف بتحديد مساهماتهم المحددة الوطنيا وتحيينها كل خمس سنوات.تعتبر المساهمة المحدّدة وطنيا الأداة السياسية التي تعكس بشكل رسمي التزام كل دولة بمعاضدة الجهود الدولية لمكافحة تغيّر المناخ.

وقدّمت تونس مساهمتها الاولى المحدّدة وطنيّا في سبتمبر 2015، وهي تهدف إلى تخفيض كثافة الكربون في جميع القطاعات بنسبة 41%في عام 2030 مقارنة بعام 2010 كما تحتل الطاقة صدارة الأولويات القطاعيّة في مجال الحدّ من التغيّرات المناخيّة، بمساهمة مهمّة تقدّر بحوالي 75 % من جملة المساهمة المحدّدة الكليّة للبلاد التونسيّة و تعتبر النجاعة الطاقيّة والطاقات المتجددة العاملين الأساسين لتحقيق الهدف الخاص بقطاع الطاقة والذي يتمثل في تقليل كثافة الكربون بنسبة 46 % في عام 2030 مقارنة بمستواه في عام 2010.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج الطاقة الادارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي و الإدارة العامة للمحروقات والادارة العامة للاستراتيجيات واليقظة كهياكل مركزية متدخلة في وضع و تنفيذ السياسة العمومية للطاقة.

أما فيما يتعلق بالفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الطاقة:

- **الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة** وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وتتمثّل مهمّتها في تصميم وتنفيذ سياسة الدولة في مجال التحكّم في الطاقة، وذلك من خلال تعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة، وتطوير الطاقات المتجدّدة والانتقال إلى طاقة صديقة للبيئة.
- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** وهي منشاة عمومية وتتمثّل مهمّتها في إنتاج الكهرباء وغاز البترول السائل. كما تسهر أيضا على نقل الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وتوزيعهما وتزويد السوق الوطنية بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وفي الاستجابة لحاجيات كل الحرفاء (حرفاء منزليين وصناعيين ومهنيين وتجاريين...)..

- **الشركة التونسية لصناعات التكرير** وهي منشأةعمومية وتتمثّل مهمّتها في تكرير النفط وتوريد المحروقات.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

تم اعتماد مؤشرين لمتابعة الهدف المحدد وهما:

- ✓ المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.
- ✓ المؤشر عدد .2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار ضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.**

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة يندرج في اطارالحفاظ على الأمن الطاقي للبلاد من خلال توفير الاحتياجات الوطنية للمحروقات.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.	%	38	43*	40	36	36

بالنسبة لسنة 2023 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 39 % أي أقل مما هو مبرمج وذلك نتيجة انخفاض مردودية بعض الحقول الهامة بالمقارنة مع التقديرات الاولية ومن المنتظر ان ترتفع هذه النسبة ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2024 لتستقر في حدود 40 % فيما من المنتظر ان تستقر في حدود 36 % سنتي 2025 و2026 وذلك مع استمرار التقلص الطبيعي في اهم الحقول المنتجة حاليا وغياب اكتشافات هامة من شانها ان تحد من عذا الانخفاض.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز تندرج في اطار توفيرالاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز بشكل منصف و متواصل لجميع الفئات.

✓ تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشرالأداء		الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
					2024	2025	2026
المؤشر عدد2.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز	الكهرباء	%	99,8	99,8	99,8	99,8	99.8
	الغاز الطبيعي	%	22,8	23,0	23,2	23,4	23.4

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة

التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسداة للمشتركين.

أما بالنسبة للغاز فقد بلغ عدد الحرفاء سنة 2022،1021051 حريف مقابل989821 حريف سنة 2021 وهو ما يعكس الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البينية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتى المتوسطة التي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما انها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

هذا و تجدر الإشارة أن دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى المراجعة.

- **الهدف 2-1: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**

يرنو هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وقد تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي:

✓ المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

✓ المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

✓ المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اعتبارا لصلتها المباشرة بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبالتغييرات المناخية ومع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي**

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

✓ تقديرات المؤشر:1.1.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي*	%	3	3	10	11	11 ,3

(*) تمت مراجعة نسب التطور

لاحتساب تطور مؤشر نسبة تطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي، يتم احتساب القدرة المزمع تركيزها لكل من المشاريع الخاصة و المشاريع التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز(محطة طاقة المياه ، محطة طاقة الرياح و محطة الطاقة الفولطاضوئية) ونظام الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وبالنسبة لهذا الأخير يتم اعتماد القدرة التي تم تركيزها بالنسبة للجهد المنخفض أما بالنسبة للجهد العالي والمتوسط فيتم الاعتماد على الموافقات التي تم منحها من طرف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة (تم الشروع في وضع منصة الكترونية لمتابعة ربط المشاريع) ونظام التراخيص ونظام اللزمات بالنسبة للمشاريع الكبرى.

✓ **المؤشر عدد 2.2.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية**

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن

النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.1. :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	4.5	2.4%	2.4%	2.4%	2.4%

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2022 تحسنا بـ4.5% مقارنة بمستوى سنة 2021. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 2% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ2.4 % .

وتجدر الإشارة الى ان انخفاض الطلب على الطاقة الأولية يعود أساسا الى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بـ 4 % مقارنة بـ2021 اثر اقتصار الشراءات من الغاز الجزائري على الشراءات التعاقدية مما نتج عنه نقص في الكميات اللازمة لإنتاج الكهرباء وبالتالي اللجوء الى توريد الكهرباء مباشرة حيث ارتفع توريد الكهرباء الى 2895 جيغاواط ساعة سنة 2022 مقارنة بـ 1062 جيغاواط ساعة سنة 2021.

وبالتالي فان استبدال توريد الغاز الطبيعي بتوريد الكهرباء يفسر تحسن الكثافة الطاقية الاولية بصفة ملحوظة .

وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، فان مؤشر الكثافة الطاقية سيشهد معدل انخفاض سنوي يقدر بـ2.4%بين 2021 و2025.

✓ المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

تنشأ انبعاثات الغازات الدفيئة عن مجموعة واسعة من النشاطات البشرية التي تسبب التغير المناخي وتضم هذه الانبعاثات بشكل رئيسي انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري، كالفحم والبترول والغاز الطبيعي؛ ولكنها تشمل أيضًا إزالة الغابات وتغيرات أخرى في استخدام الأراضي والنشاط الصناعي

وتعمل جميع الدول بما في ذلك تونس على الحد من هذه الانبعاثات لا سيما في قطاع الطاقة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات على الصعيد الوطني وذلك بالنهوض بالطافات المتجددة لإنتاج الكهرباء وتحسين الكفاءة الطاقية في قطاع انتاج الكهرباء وكذلك في قطاعات الاستهلاك النهائي للطاقة وهي الصناعة والنقل والسكن والخدمات والفلاحة.

✓ تقديرات المؤشر.2.2.1 :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
:. نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	7.46	-0.3	-0.3	-0.3	-0.3

سجلت انبعاثات الغازات الدفيئة ارتفاعا بنسبة 7.5% في 2021 مقارنة بسنة 2020 لتقترب من مستويات 2018 و2019، أي ما قبل أزمة الكوفيد 19. بالنسبة للتقديرات فان انبعاثات الغازات الدفيئة ستكون تقريبا مستقرة بين 2022و2026، وذلك وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، حيث ستسجل انخفاض سنوي طفيف بمعدل يقارب 0.3%.

2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.	40%	نشاط عدد 1: الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة: التاجير	**1350**	- تنقيح مجلة المحروقات. - ترويج القطع الشاغرة. -الخطة التونسية لإصلاح قطاع الطاقة. -انعقاد دوري للجنة الاستشارية للمحروقات. - تبسيط الإجراءات للمستثمرين في الطاقات المتجددة.
			نشاط عدد 2: الدعم الموجه للمحروقات: *الدعم الموجه للشركة التونسية لصناعات التكرير.	**3067000**	
	المؤشر عدد 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.	* الكهرباء :99.8% * الغاز :23%	نشاط عدد 3: الدعم الموجه للمحروقات: *الدعم الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز.	**4019000**	
الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي	19%	نشاط عدد 4: النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة *الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. *صندوق الانتقال الطاقي.	**121994**	- نشر طلب عروض لمشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. - الاستغناء على التراخيص المسندة من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة للمشاريع الأقل من 1 . ميغاواط لمشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة . - المواصلة في انجاز المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة. - متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص. - مراجعة الإطار القانوني في مجال الطاقات المتجددة بما يلائم مزيد تشجيع استثمار الخواص. - تنفيذ المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة.
	المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.	2.4%			
	المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تحسين انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.	0.3 %			

					- متابعة الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 - تحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا NDC)) -الانطلاق في اعداد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر - اعداد الدراسات امكانية التنفيذ للمشروع النموذجي للهيدروجين الأخضر بتونس . - الشروع في اعداد الاطار التشريعي لمشاريع انتاج الهيدروجين الخضر بتونس.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	الدعم الموجه للكهرباء والغاز: *تعزيز البنية التحتية لشبكتي الكهرباء والغاز. *الحرص على ربط المشتركين الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز *تغطية الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز. *المساهمة في الترشيد في استعمال الطاقة.	**4019000**
الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	الدعم الموجه للطاقات المتجددة وبرامج التحكم في الطاقة: *انجاز المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. *انجاز برامج التحكم في الطاقة.	**121994**

		*التحسيس على الترشيد في استعمال الطاقة. *التصرف في موارد صندوق الانتقال الطاقي. *ضبط المشاريع والبرامج التي تهدف الى التقليص من الانبعاثات الدفيئة في قطاع الطاقة	
الشركة التونسية لصناعات التكرير	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	الدعم الموجه للمحروقات: *تغطية الاستهلاك الوطني للمواد البترولية. *تدعيم طاقات الخزن لضمان استمرارية التزود.	**3067000**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2).	نسبة التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % 1/(1)-(2)
نفقات التأجير	7445	8514	8462	-52	-0.61
نفقات التسيير	976	1260	1292	32	2.54
نفقات التدخلات (دون الدعم)	14077	59860	113590	53730	0.9
نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)	7653477	5728860	7199590	1470730	25.67
صندوق الانتقال الطاقي (FTE)	13560	42000	52000	10000	24
مجموع البرنامج بدون الدعم	22498	69634	123344	53710	77
مجموع البرنامج بالدعم	7648338	5738634	7209344	1470710	25

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
نفقات التأجير	7445	8514	8462	9996	10227
نفقات التسيير	976	1260	1292	1810	1855
نفقات التدخلات (دون الدعم)	14077	59860	113590	117273	108393
نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)	7653477	5728860	7199590	–	–
مجموع البرنامج بدون الدعم	22498	69634	123344	129079	120475
مجموع البرنامج بالدعم	7648338	5738634	7209344	–	–

البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة

رئيس البرنامج :السيد كمال هنداوي
تاريخ تولي المهمة :22 مارس 2021
المكلفان بالملف: معز رمضان
فتحي بن شعبان

1-تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي صادقت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن ضمنهم تونس خاصة منها الهدف التاسع، وضمن الديناميكية التي يتميز بها الواقع التونسي إذ ارتفع نسق الاستثمار الذي مس تقريباً كل الأنشطة والقطاعات من صناعات بمختلف أنواعها وتدفقت استثمارات خارجية ملحوظة في الربع الأول من العام الحالي، فإن برنامج الصناعة يهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر **محورين استراتيجيين** هما دعم القدرة التنافسية والمحافظة على النسيج الصناعي الحالي، والنهوض بالاستثمار وتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والذان يتضمنان تسريع الاستثمار الصناعي وتبني التكنولوجيات الحديثة، ولبلوغ هذه التوجهات الاستراتيجية يتم التعويل على تعزيز دور المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الداخلي، وذلك من خلال استغلال القرب الجغرافي من أوروبا وارتفاع مستوى التكوين لليد العاملة المختصة والجودة الممتازة للمنتوجات، ومن خلال تلافي نقاط الضعف وهي أساسا هيمنة أنشطة المناولة على الصناعة في القطاعات الثلاثة الأكثر أهمية ومشاكل الاندماج العمودي والأفقي ومحدودية لجوء المؤسسات لتقنيات المعلومات والاتصال مع دعم الاستثمار في القطاعات الناشئة كالصناعات الذكية، إضافة إلى عدم المساوات بين الجنسين و عدم وجود إجراءات استباقية لمقاومة التغيرات المناخية.

وعلى هذا الأساس فإنّ رؤية البرنامج في أفق 2035، تتمثّل في رفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى نسبة 20%، وتسريع نسق التصدير والوصول بصادرات الصناعة التحويلية إلى36 مليار دولار، وخلق 300.000 موطن شغل. كما يمكن إضافة الصناعة 4.0 مع

التركيز على التنمية المستدامة والصمود أمام التغيرات المناخية والتنمية الدامجة التي تضمن حقوق الفئات الهشة.

وللوصول إلى تحقيق هذه النتائج، تم ضبط خطّة عمل ترتكز على خمسة محاور هي **خلق مناخ مناسب للاستثمار، تسريع الانتقال الرقمي، تدويل الصناعة التونسية، دعم اختصاصات عمودية جديدة ودعم صورة تونس كوجهة مناسبة للاستثمار**.

أما بالنسبة إلى النوع الاجتماعي وبغاية الرفع من نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، سيتم العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قصد تحسين النفاذ للحقوق والخدمات من منظور المساواة بين الجنسين بطريقة تشاركية وشاملة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع مسيرة التنمية خاصة من خلال النهوض بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول بعث المشاريع تشارك فيها النساء باعثات المشاريع، وتعزيز رقمنة الخدمات في خدمة المساواة.

كما تستعد الوزارة لإطلاق برنامج جديد " PMN-Décarbonation " يهدف إلى تقليل البصمة الكربونية، إعادة استخدام النفايات الصلبة والمياه والنفايات الغازية وضمان التنمية المستدامة والصديقة للبيئة.

2.1 الهياكل المتدخلة

تسهر على تحقيق أهداف برنامج الصناعة وعلى تنفيذ السياسة العمومية في القطاع الصناعي مجموعة من المتدخلين منها ما هو على مستوى مركزي وهي الإدارات العامة الفنية المتواجدة ومنها أيضا مختلف الفاعلين العموميين مثل المراكز الفنية القطاعية، مجمع صناعات المصبرات الغذائية، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الوكالة العقارية الصناعية، المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد. تراقب هذه الهياكل جودة المنتوجات المصنّعة وتقوم بالدراسات حول واقع وآفاق القطاعات موضوع تدخلها وطنيا ودوليا، كما تجمع وتحلل وتوثق المعطيات وترسي بنوكا للمعلومات متصلة بتلك القطاعات.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 2-1-1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة:

- **تقديم الهدف :** دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر ا لإنتاج الصناعي:**

يمثل حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية لذلك لديه القدرة على التنبؤ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

يوضح تموقع القطاع الصناعي في الاقتصاد التونسي ومدى مساهمته في رفع التحديات التي يواجهها هذا الأخير.

✓ **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	%	95,2	95	96	98	99

ينتظر أن تتجاوز قيمة نسبة نمو المؤشر الصناعي لهذه السنة القيمة المتوقعة وهي 95% بالنظر للنسبة المحققة سنة 2022، وعلى هذا الأساس سيسجل نموا مطردا خلال الثلاث سنوات المقبلة نظرا لتعافي وتحسن القطاع في مختلف المجالات خاصة منها قطاع

الصناعات الميكانيكية، الكهربائية، الفلاحية والغذائية وقطاع النسيج والملابس. وهو ما يدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي خاصة أن القطاعات المذكورة ذات منتجات معدة للتصدير.

المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام:

الناتج الداخلي الخام هو الثروة التي تحققها البلاد خلال سنة. ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها الدولة والمؤسسات والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسياتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات التي استعملت لإنتاجها.

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للقيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع ضمن الناتج الداخلي الخام واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة، ويؤشر انكماشه على العكس.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	15	16	16,5	17	17,5

على إثر تعافي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس خلال سنة 2022 من المنتظر تواصل نمو القطاع الصناعي وبالتالي سترتفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليبلغ 16,5 % سنة 2024 ويواصل ارتفاعه بنفس النسق للسنتين المواليتين.

✓ **المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي:**

يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	518710	520000	525000	530000	545900
	%	1,03	0,25	0,96	0,95	0,98

من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 525 ألف موطن شغل سنة 2024 أي بزيادة قدرها 0,96% ويعود ذلك إلى تعافي القطاعات المشغلة بالأساس كقطاع النسيج والملابس وصناعات مكونات السيارات وهي قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية. ومن المنتظر أن يتم المحافظة على نسبة تطور سنوية بـ حوالي 1% خلال الثلاث سنوات القادمة

الهدف2-1-2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

- **تقديم الهدف:** يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال استغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** تماشى مع الهدف الاستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوى التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها:**

يبين هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات. واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2417,4	2500	2600	2700	2900
	%	-4,8	3,4	4	3,8	7,4

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصرّح بها سنة 2022 بنسبة 4,8% مقارنة بسنة 2021، أما خلال السنة الحالية ومع استعادة القطاع لعافيته فإنه من المتوقع أن يعود الاستثمار إلى نسقه التصاعدي ومن المنتظر أن تُمكّن جملة الإجراءات الواردة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال من دفع الاستثمار بالقطاع الصناعي وبالتالي تحقيق تطور في قيمة الاستثمارات المصرح بها.

المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة:

يمثل برنامج التأهيل ركيزة أساسية لدعم المؤسسات الصناعية والمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة من خلال صرف منح على الاستثمارات التي تنجزها هذه المؤسسات. يبين هذا المؤشر قيمة المنح الفعلية للصرف إثر إنجاز برامج تأهيل الصناعة والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لفائدة المؤسسات. وقع اختياره لأنه نتيجة لاستثمارات فعلية وقع إنجازها.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م د	29,3	43	53	50	45

على إثر التطور المنتظر في الاستثمار للسنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن تبلغ قيمة المنح المسندة للاستثمارات المنجزة في إطار مختلف آليات منح التأهيل 53 مليون دينار سنة 2024 وهو ما سيمكن من مساندة حوالي 60 مؤسسة للحصول على شهادات الجودة، خلق حوالي 7000 موطن شغل سنويا، المساهمة في انتداب حوالي 1800 إطار سنويا، اختيار ومساندة 28 مشروعا مجددا سنويا، المساهمة في انتقال 15 مؤسسة إلى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 07 منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني. كما أنه من المنتظر التركيز على مساعدة 30 مؤسسة على تخفيض انبعاثات الكربون لديها.

✓ **المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية:**

من نقاط ضعف القطاع الصناعي تركيز الاستثمارات بالمناطق الساحلية. هذا المؤشر هو تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال الفارق بين قيمة الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى. ويوضح جهود الدولة في دعم اللامركزية في البلاد.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-3: تطور الاستثمارات	م د	1164,3	1400	1500	1600	1800

الصناعية في الجهات الداخلية	%	−13,6	20,2	7,1	6,6	12,5

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية (مناطق التنمية الجهوية) المصرّح بها سنة 2022، ومن المنتظر أن يتطور حجم الاستثمارات هذه السنة الحالية وبنسق تصاعدي الثلاث سنوات المقبلة إذ من شأن حزمة الإصلاحات التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال أن تُعيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في مناطق التنمية الجهوية والتي تتوفّر فيها امتيازات جبائية ومالية. وعلى هذا الأساس تفيد التوقعات بأن تبلغ قيمة الاستثمارات المصرّح في هذه المناطق الداخلية 1500 م.د سنة 2024.

الهدف 2-1-3: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

-**تقديم الهدف :** يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات الوزارة لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها خاصة جراء تأثير جائحة كورونا.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** تتماشى المؤشرات المقترحة مع الهدف الاستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة:**

يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر2-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة	%	-40,34	33,33	-85	-	-

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاعا هذه السنة مقارنة بالسنة المنقضية لكنه سيشهد انخفاضا خلال الثلاث سنوات القادمة انطلاقا من سنة 2024 وذلك بسبب بعض الصعوبات التي تحول دون التئام اللجان.

المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع ويقع احتسابه عبر تطور عدد المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	%	-2,8	1	1	1	2

سجل عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2022 انخفاضا مقارنة بسنة 2021، حيث عرفت عديد المؤسسات صعوبات مالية اضطر البعض منها للغلق الوقتي أو النهائي. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2023 استعادة القطاع الصناعي للنمو الإيجابي بعد صدور جملة الإجراءات التي تم المصادقة عليها إبان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والذي تم فيه عرض الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودفع

المبادرة والاستثمار إذ سيسجل هذا المؤشر ارتفاعا انطلاقا من سنة 2024 والسنتين المواليتين.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

في سبيل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، يمارس مختلف المتدخلين مجموعة من الأنشطة متمثلة فيما يلي:

- ❖ دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك خاصة من خلال مزيد دعم التجديد والابتكار واعتماد المرور إلى الصناعة الذكية والعمل على الترفيع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي.
- ❖ دعم القدرة التنافسية على مستوى هياكل الدعم الصناعي: (مراكز فنية قطاعية، مجمع صناعات المصبرات الغذائية، مخبر مركزي للتحاليل والتجارب، مجلس وطني للاعتماد) عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكنولوجيات والسيطرة على الكلف، ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، تتنزل الأنشطة التالية:

- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي من خلال مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية ومواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.
- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى. الوكالة العقارية الصناعية.
- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى الأقطاب التكنولوجية.

اما بالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث المتمثل في دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولبلوغه يتنزل النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى

والمتوسطة على مستوى مركزي وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	96	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	62231	- رقمنة نشاط مكتب التأهيل من عمليات انخراط إلى مرحلة إسناد المنح ووضع قاعدة بيانات صلب مكتب تأهيل الصناعة حول مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات قبل وبعد إنجاز برامج تأهيلها. - تبسيط الإجراءات الإدارية وعدم المطالبة بالوثائق المودعة سابقا بالوزارة. - تسريع عمليات المتابعة من خلال تنظيم اجتماعات دورية في المراكز الفنية. - بعث اليات جديدة خاصة بالابتكار والتجديد تحت مسمى pmn innov - مواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية، وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي
	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	16,5			

				دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد	1380	- ترشيد النفقات على مستوى المجلس الوطني للاعتماد توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس - الحفاظ على قيم المجلس من استقلالية ونزاهة شفافية - تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتوجات
	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	**525000**	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	**1900**	دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية من خلال توفير ما يقارب عن 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية

			دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية		• تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة لها بالنظر،
				30584	• تطوير التشريعات القطاعية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية • اعداد أنظمة أساسية خاصة بالمراكز الفنية • ابرام عقود اهداف بين الدولة والمراكز الفنية
			دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية	**2205**	– المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتنسيق مع الهياكل المهنية. – تنظيم مواسم الإنتاج في أطار عقود أهداف وتأهيل مراكز التجميع.
النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	**تطور لاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة**	**53**	– تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	**10400**	تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار من خلال إلغاء الشرط المنصوص عليه بالفصل الثالث الذي يقر الانتداب لأول مرة وبصفة قارة لتتمتع المؤسسة بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمناطق التنمية الجهوية

	تطور الاستثمارات المصرح بها	2600	– تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	44725	–مواصلة تطوير نسق الخدمات على الخط مثل التصاريح بالمشاريع عن بعد ودليل المؤسسات الصناعية والخدماتية وتطوير بنك المعطيات وإرساء الصالون الافتراضي للمؤسسات. – تجميع ومعالجة المعطيات انطلاقا من واقع المؤسسات الصناعية وتوفير المعلومات الصناعية عبر نشريات البريد الصناعي، دليل التجديد ونشؤية في مجال متابعة الإنجازات.
	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	1500	– تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	5000	- تنقيح القانون عدد 16 لسنة 1994المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها - تبسيط الإجراءات والتقليص من آجال تهيئة المناطق الصناعية
دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة	تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة	85-	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	12900	- تبسيط الإجراءات والترفيع من نسق انعقاد لجان الإسناد العمل على إرساء آليات متابعة لمختلف المؤشرات للمؤسسات المنتفعة بالدعم والمساندة. - العمل على رقمنة إجراءات الانخراط والتمويل.
	تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	1			
التصرف في القطاع الصناعي				5320	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة لبرنامج الصناعة، على غرار مساهمة مختلف المراكز الفنية القطاعية في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة وذلك عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكنولوجيات والسيطرة على الكلف، ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة وبالتالي تطوير القدرة التنافسية لمنتوجها الصناعي قصد تطوير صادراتها. وترصد جملة من الاعتمادات لهذه المراكز الفنية توجه أساسا لتهيئة المخابر الفنية التابعة لها من اجل تامين المطابقة مع المعايير الدولية في اتجاه معاضدة جهود المؤسسات في التحكم في التكنولوجيا وتطوير جودة المنتوجات. كما تقوم المراكز الفنية بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع.

وتساهم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل في دعم الاستثمار في القطاع الصناعي عبر استراتيجيتها العامة المتمثلة في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وبالقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها، وبما أن المعلومة الصناعية تمثل مصدر نموّ و عاملا رئيسيا لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة فإن الوكالة تقوم بتجميع ومعالجة وتوفير المعطيات انطلاقا من واقع المؤسسات الصناعية وذلك عبر جملة من المنشورات ومن بنوك المعلومات.

كما تقوم الوكالة بإسناد الامتيازات المالية للمؤسسات الصناعية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية الذي ترصد له سنويا جملة من الاعتمادات على ميزانية الدولة.

كما تواصل الوكالة العقارية الصناعية تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين من خلال مواصلة بعث مناطق صناعية جديدة وإعادة تهيئة بعض المناطق الأخرى قصد توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب لمتطلبات المستثمرين وترصد لهذه الوكالة سنويا جملة من الاعتمادات على ميزانية الدولة وذلك لتهيئة المناطق الصناعية بالمناطق الداخلية.

هذا ويساهم بقية الفاعلين العموميين كل في يخصه في بلوغ الأهداف المرسومة من خلال تطوير أعمال الاعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة وهو ما يقوم به المجلس الوطني للاعتماد، تطوير جودة المنتجات والتصدير وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي للتحاليل والتجارب وتطوير منظومة الجودة، تنظيم مواسم الإنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة بالنسبة لمجمع صناعات المصبرات الغذائية.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
المجلس الوطني للاعتماد	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة. - القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس. - تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (ISO17025 –...) ISO17065-ISO17021 – ISO15189	1380
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة. - تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة	1900

المراكز الفنية القطاعية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المراكز طبقا لحاجيات مختلف القطاعات - تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف	30584
مجمع صناعات المصبرات الغذائية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع - المساهمة في تعديل السوق بالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية.	2205
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- الرفع من نسق احداث المؤسسات بتكثيف المساعدة للباعثين، ودفع التنمية الجهوية - الترويج للقطاعات الصناعية للتشجيع على الاعتماد وإحداث مواطن الشغل. - تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات. - تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات. - إسناد التحفيزات المالية للمؤسسات الصناعية.	44725
الوكالة العقارية الصناعية	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة. - توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة. - تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.	5000

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2024-2026)

ضبطت نفقات برنامج الصناعة لسنة 2024 في حدود **176645** أ.د مقابل **213520** أ.د سنة 2023 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	17200	18790	19390	600	3,2
نفقات التسيير	1098	1562	1670	90	5,7
نفقات التدخلات	92061	185150	147585	-37565	-20,28
نفقات الاستثمار	6869	8000	8000	0	0
نفقات العمليات المالية	0	--	--	--	--
المجموع	**152836**	**213520**	**176645**	**-36857**	**-17,27**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	17198	18790	19390	21648	22730
نفقات التسيير	1098	1580	1670	2725	2850
نفقات التدخلات	127751	185150	147585	266202	262350
نفقات الاستثمار	0	8000	8000	53200	15200
نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**146047**	**213520**	**176645**	**340247**	**294974**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**150032**	**217290**	**178130**	**342397**	**297274**

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الميزانية المرصودة لبرنامج الصناعة خلال السنة القادمة ستشهد عامة انخفاضا ملحوظا رغم تطوير وتحسين بعض الأنشطة الجارية والقديمة على مستوى مركزي أو على مستوى مختلف الفاعلين العموميين، ويعود هذا الانخفاض أساسا لتراجع الاعتمادات المخصصة لنشاط دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي، وسيتشهد الميزانية المنتظرة ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2025.

البرنامج عدد 3: برنامج المناجم

- **رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف**
- **(بداية من شهر سبتمبر 2019)**

1-تقديم البرنامج:

1.1. الاستراتيجية:

يعتبر قطاع المناجم في تونس من القطاعات الحيوية والاســـتراتيجية، حيث يلعب دورًا هامًا في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصـــادية من خلال مســـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضـا تكمن أهميته في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصـرا حاسما في تطور الاقتصـاد وديمومته وخاصـة قطاع الصـناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية.

كما يســـاهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي وذلك من خلال توفير إحتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويا) والأسمدة الفسفاطية. وفي هذا الإطار تكمن **الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة اســتغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.**

وفي إطار مواصـــلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاســـتراتيجية لبرنامج المناجم وتحقيق الأهداف عدد 1 و8 و9 من أهداف التنمية المســـتدامة تمّ ضـــبط هدفين إستراتيجيين:

- **الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته**
- **الهدف عدد 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية**

تعكس هذه الأهداف التوجه الإسـتراتيجي للسـياسـة العمومية خاصّـة في مجال التشـجيع على الإسـتثمار والترفيع في التصـدير من خلال إنشـاء بيئة اسـتثمارية ملائمة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. يتم ذلك من خلال تسهيل إجراءات التراخيص والتنظيم، وتقديم التسهيلات المالية والضريبية المناسبة لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة.

وقد سجّل القطاع نسبة إنجاز تعتبر هامة خاصة في مجال البحث المنجمي والتشجيع على بعث المشاريع الجديدة في حين مازالت نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول.

ترتكز اسـتراتيجية تنمية قطاع المناجم بالبلاد التونسـية على اسـتغلال الموارد المنجمية بشـكل فعال ومسـتدام وتحديث المعايير التشـريعية والتنظيمية (مراجعة مجلة المناجم)

لملاءمتها مع التطورات التي شهدها هذا القطاع على الصعيد المحلي والعالمي خاصة في مجال المواد المنجمية الغير فسفاطية، وترتكز التوجهات الاستراتجية لقطاع المناجم على (4) محاور أساسية:

- المحور الأوّل: استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته،
- المحور الثاني: الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط،
- المحور الثالث: مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي،
- المحور الرابع: النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية.

شهد قطاع الفسفاط ومشتقاته منذ سنة 2011 تراجعا قياسيا في مؤشراته الفنية والمالية حيث لم يتجاوز معدّل الإنتاج السنوي لشركة فسفاط قفصة مستوى 3.3 مليون طن أي ما يعادل حوالي 40 % فقط من الطاقة التصميمية لوحدات الشركة خلال الفترة 2011-2022. ويرجع ذلك بالأساس إلى تأثير الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية المتكررة المطالبة بالتشغيل علاوة على تقادم آلة الإنتاج وبطئ إنجاز المشاريع الجديدة.

وبلغ الإنتاج سنة 2022 مستوى 3.6 مليون طن أي ما يعادل حولي 41 % من الطاقة التصميمية الحالية لمغاسل الشركة ويرجع ذلك بالأساس إلى التوقف الكلي لمغسلة الرديف وتذبذب نشاط مغسلة أم العرائس علاوة على نقص المياه الصناعية وعجز الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية على الإيفاء بتعهداتها.

أما بالنسبة لقطاع المواد غير الفسفاطية فقد شهد تطورا هاما في عدد المشاريع المنجمية الجديدة وارتفاع طاقة الانتاج خلال السنوات الأخيرة. إلا أن هذا القطاع لم يتمكن من استقطاب المستثمرين ذوي الكفاءة الفنية والمالية العالية القادرين على استكشاف والبحث عن المعادن التي تتطلب استثمارا باهظا وتثمين هذه المواد في قطاعات صناعية جديدة بسبب تقادم النصوص التشريعية الحالية وغياب الترويج.

2.1.الهياكل المتدخلة:

يشـــمل برنامج المناجم الإدارة العامة للمناجم كهيكل ممثل لوزارة الصـــناعة والمناجم والطاقة.

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسـسـة عمومية ذات صـبغة غير إدارية) المؤسـسـة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة، بينما تتمتع كل من شـركة فسـفاط قفصـة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

يتكون برنامج المناجم من:

البرنامج	الإدارات المركزية	المؤسسات العمومية
برنـــامج المناجم	الإدارة العامة للمناجم	الديوان الوطني للمناجم
		شركة فسفاط قفصة
		المجمّع الكيميائي التونسي
		شركة جبل الجريصة

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

يحتوي برنامج المناجم على هدفين استراتيجيين

الهدف 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

❖ **تقديم الهدف:**

يرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير المشاريع الاستخراجية وتحويل المواد من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم منظومة النقل الحديدي للفسفاط والاستغناء تدريجيا عن نقله عبر الشاحنات.

المؤشرات:

يحتوي الهدف 1.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- تطوّر انتاج الفسفاط
- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

- **المؤشر 1.1.1.3: تطوّر انتاج الفسفاط**

يندرج هذا المؤشر في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفيع في الإنتاج تدريجيا لبلوغ 8 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة2024 من خلال وضع خطة عمل تشمل اقتناء آليات وشاحنات لنقل الفسفاط الخام بين المقاطع والمغاسل والرجوع إلى المناولة لتوفير الفسفاط الخام للمغاسل من جهة ورجوع مغاسل أم العرائس والرديف التي كانت معطلة إلى العمل وصيانة بعض المغاسل الأخرى. ثم الترفيع في الإنتاج إلى 14,5 مليون طن سنة 2027 وذلك بتسريع في انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بإنجاز مشاريع جديدة وهي مشروع أم الخشب ومشروع توزر-نفطة ومشروع المكناسي وتحسين شبكة نقل الفسفاط الحديدي، مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

يمكن أن يخول هذا المؤشر من قياس أداء انتاج الفسفاط بكل أقاليم شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي وذلك لإعطاء فكرة على نتائج القطاع مقارنة بالتقديرات وتفسير الفوارق نظرا لما يمر به القطاع حاليا من صعوبات جراء الاحتجاجات والاعتصامات المتواصلة التي أثرت سلبا وبصفة واضحة على الانتاج.

- **تقديرات المؤشر 1.1.1.3**

الهدف 1.1.3	الوحدة	الإنجازات	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط	م طن	*3,26	5,6	8	12	12

* إنجازات نهائية

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2022 مستوى 3.26 مليون طنا مقابل 3,53 مليون طن سنة 2021 أي بتراجع قدره 1 % وبتراجع قدره 59 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010) ويرجع ذلك إلى توقف كلي للإنتاج بمغسلة الرديف وتوقف شبه كلي بمغسلة أم العرائس و نقص تزود المغاسل بالفسفاط الخام والربط العشوائي على القناة الرئيسية لجلب المياه الصناعية والأوضاع الاجتماعية.

أما خلال سنة 2023، فمن المؤمل أن يبلغ إنتاج الفسفاط التجاري مستوى 5,6 مليون طن أي بتحسّن قدره 55% مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويبقى هذا التحسّن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2022 وذلك بتراجع قدره 30 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

من المؤمل أن تكون سنة 2024 سنة القطع مع النتائج السلبية المسجلة طيلة السنوات الماضية جراء الاعتصامات و المطلبية الاجتماعية المتكررة التي لم تتوقف رغم المجهودات المبذولة التي ما فتئ القطاع يوفرها لأهالي الحوض المنجمي والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث من المؤمل أن يبلغ انتاج شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2024 مستوى 8 مليون طن من الفسفاط التجاري أي ما يعادل حولي 100 % من الطاقة التصميمية لوحداتها الحالية ليتواصل هذا الإنتاج بوتيرة متصاعدة خلال سنة

2025 و2026 و2027. وقد رسمت شركة فسفاط قفصة برنامج الإنتاج التالي خلال الفترة 2023-2027 الذي تم عرضه على مجلس وزاري بتاريخ 22 مارس 2023 و11 أفريل 2023 وتمت المصادقة عليه:

السنة	2023	2024	2025	2026	2027
برنامج الإنتاج (م.طن)	5,6	8	12	12	14,5

- **المؤشر 2.1.1.3: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته**

تراجع النشاط التحويلي للفسفاط بمصانع المجمع الكيميائي التونسي خلال العشرية الأخيرة الى مستوى 40 % من طاقة الإنتاج التصميمية للمصانع بسبب تراجع الكميات المستلمة من الفسفاط التجاري من الحوض المنجمي منذ سنة 2011، ونظرا لما تمثله صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية فإن توجه الدولة يرمي للترفيع في هذه الصادرات وذلك من خلال تأمين الكميات اللازمة لوحدات التحويل وتسريع دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة 2 .

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.3**

الهدف 1.1.3	الوحدة	إنجازات (وقتي)	ق.م2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	م.د	2865	3596	2810	2807	(*)

(*): غير متوفر حاليا

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

خلال سنة 2022، من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي مستوى 712 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 43 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي (قرابة 1,67 مليون طن).

ومن المتوقع أن يبلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 2865 م.د خلال سنة 2022 مقابل 1540 م.د خلال سنة 2021 أي بتحسّن كبير قدره 1325 م.د أي ما يعادل تحسّنا بنسبة 86 %.

وتعود أسباب تحسّن مؤشر " تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته" بالأساس إلى الإرتفاع الملحوظ في أسعار افسفاط والأسمدة والحامض الفسفوري على الصعيد العالمي والتي بلغت مستويات قياسية خلال سنة 2022 إضافة إلى التحسّن الطفيف في إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2022 بنسبة 8 % مقارنة بإنجازات سنة2021 التي كانت في حدود 660 ألأف طن.

الهدف 2.1.3. تشجيع بعث المشاريع المنجمية:

❖ **تقديم الهدف :**

يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية لاكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية وتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

❖ **تقديم المؤشرات:**

يحتوي الهدف 2.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة
- المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

- **المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة**

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المعدنية للمساهمة في تحسين ايرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاستغلال تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللّجنة الاستشارية للمناجم وبعد دراسة المطالب من طرف مصالح الإدارة العامة للمناجم.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	1 (*)	4	06	08	10
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)	%	50 -**	+ 400	+ 50	+ 33	+ 25

(*): تجدر الإشارة بأنه تمت دراسة تسع (9) مطالب امتيازات استغلال وتم عرضها على أنظار اللجنة الاستشارية للمناجم خلال سنوات 2020 و2021 و2022 وحظيت جميعها بالموافقة وهي الآن في مرحلة المصادقة على الدراسات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط (انجاز وقتي الى حين المصادقة على الدراسات البيئية).

(**) إنجازات نهائية

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تمّ خلال سنة 2022 تأسيس إمتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة لمادة كاربونات الكالسيوم علما أنّه خلال سنة 2022، تمّ عرض ثلاثة ملفات امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحضيت بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و2 لمادة الملح)

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات استغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 400 % مقارنة بإنجازات سنة 2022.

ومن المتوقع اسناد ستة (6) امتيازات استغلال خلال سنة 2024 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 50 % مقارنة بانجازات سنة 2023.

- **المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية**

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 50.000/1 و1/ 100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية التي يتم وضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	ق.م 2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	85.24	85,24	85.8	86.34	86.88

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2022 إلى 85.24% وذلك باستكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية "بئر فطناسية" وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 سنة 2022 مقابل 155 خريطة سنة 2021 من مجموع 183 خريطة.

وقد تمت برمجة خريطتي "الحنشة" بمقياس 50.000/1 وبئر فطناسية بمقياس 100.000/1 خلال سنة 2022 إلا أنه تعذر إنجاز خريطة "الحنشة" لنقص الموارد البشرية، وستتم إعادة برمجتها خلال سنة 2024 بعد استكمال إجراءات الإنتداب لمهندس جيولوجي.

من المتوقع الانتهاء من أعمال خاريطتي (02) "بئر أم سويغ" و "سيدي بوزيد" على التوالي بموفى سنة 2024 و2025 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 158 خريطة.

ومن المحتمل الإنتهاء من أعمال خريطة الحنشة خلال سنة 2026 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 159 خريطة.

2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المناجم

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024 (أ.د)	دعائم الأنشطة
الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته	**المؤشر عدد1:** تطوّر انتاج الفسفاط	8 م طن	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
	المؤشر عدد2: تطوّرتصدير الفسفاط ومشتقاته	2810 مليون دينار	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
الهدف عدد2: تطوّرتصدير مشتقات الفسفاط	**المؤشر عدد1:** نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة	6 امتيازات استغلال	- مراجعة مجلة المناجم: مراجعة شاملة لمجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور. - حوكمة قطاع المناجم بتفعيل مبادئ الشفافية، - القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب المستثمرين. - دراسة مطالب امتيازات الاستغلال ودراسات جدوى المشاريع والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم. - تكثيف المراقبة على السندات المنجمية من خلال المعاينات الميدانية.	**446**	- دراسة مطالب رخص البحث، - تقييم دراسات جدوى المشاريع المنجمية من طرف الإدارة العامة للمناجم والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.
	المؤشر عدد2: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	% 85.8	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	**7740** بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة المقدرة بحوالي 200 ألف دينار	- البحث والتخريط الجيولوجي - جرد واكتشاف الموادّ المعدنيّة والشبه معدنيّة والموادّ الإنشائيّة والأحجار الصناعيّة وغيرها،
			المجمـــوع	**8186**	

3-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (أ.د)
شركة فسفاط قفصة		▪ تهيئة المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات ▪ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الانتاج ومراكز التحويل ▪ **تسريع انجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها:** ▪ **مشروع أم الخشب:** طاقة الإنتاج 2 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري، من أسباب تأخر إنجاز هذا المشروع هي: – تواصل تعطل إنجاز عقدي إنشاء وحدة الإنتاج بسبب تواصل التفاوض مع المزود الصيني للوصول لنص اتفاق يتم على إثره إبرام ملاحق للعقود الأصلية وانطلاق أشغال بناء المغسلة. – فسخ الصفقة عدد S2.0103 الخاصة بإنجاز المباني الإدارية لعدم التزام المقاول بتعهداته التعاقدية . – فسخ الصفقة عدد 72.0324 الخاصة بالكهرباء العامة بسبب رفض المقاول مواصلة إنجازها. – فسخ الصفقة عدد 82.9105 الخاصة بتهيئة موقع السكة الحديدية لعدم التزام المقاول بتعهداته التعاقدية تعطل إنجاز بقية اقتناء عتاد شبكة السكك الحديدية (الصفقات عدد 72.9502 و72.9503 و72.9504) لمطالبة أصحابها بإبرام ملاحق حاليا الملف لدى لجنة فض النزاعات بالحسنى للنظر. ▪ **مشروع المكناسي :** طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري، الوضعية الحالية: أبدت اللجنة الاستشارية للمناجم المنعقدة بتاريخ 20 ديسمبر 2021 رأيها بالموافقة على تأسيس امتياز الاستغلال، إلا أن تأخر الحصول على موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط أدى إلى عدم تطوير هذا المشروع. ▪ **مشروع توزر-نفطة:** تمّ إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، سيمكّن هذا المشروع من إحداث 400 موطن شغل. الوضعية الحالية: تعطل الصفقة على إثر تقدم المناول بتحيين الأسعار. حاليا الملف لدى لجنة فض النزاعات بالحسنى. ▪ **مشروع النقل الهيدروليكي:** ▪ **مشروع سراورتان: تمّ** الإعلان عن طلب العروض الدولي يوم 27 مارس 2018 للبحث عن شراكة إستراتيجية لتنمية مشروع فسفاط سراورتان. وتمّ تقييم طلب العروض غير مثمر.	شركة ذات ميزانية مستقلة

المجمع الكيميائي التونسي		- **استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2: لإنتاج** سماد ثلاثي الفسفاط الرّفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيمكن من الرفع في طاقة انتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرّفع من تصدير مشتقات الفسفاط. - تأخر القبول الوقتي للمشروع نتيجة الاعتصام المتواصل ومنع أعوان المجمع الكيميائي وكذلك المقاولين من دخول المعمل منذ 20 جانفي 2020. تم فض هذا الإعتصام خلال شهر ماي 2023. ▪ **مشروع انجاز محطة تحلية ماء البحر بالتناضح العكسي بقابس** - الهدف: يهدف هذا المشروع إلى إنتاج حاجيات معامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس من الماء الصناعي أي إنتاج 25 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للترفيع إلى 50 ألف متر مكعب في اليوم، - كلفة المشروع: 219 مليون دينار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص	شركة ذات ميزانية مستقلة
الديوان الوطني للمناجم		- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني - إنجاز الخرائط بمقياس 50.000/1 و 100.000/1	**7740** باعتبار الموارد الذاتية المقدّرة بـ 200 ألف دينار
شركة جبل الجريصة		تم انجاز ميزانية شركة جبل الجريصة لسنة 2023 أستنادا للتوقعات التالية: - برنامج إنتاج في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد، - برنامج تسويق في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد للسوق الداخلية،	شركة ذات ميزانية مستقلة

3-إطار نـفـقـات البرنـامج متوسط المدى 2024- 2026

1.3. إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2024 حوالي **8.186** مليون دينار بزيادة قدرها 1 % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2023 والمقدرة بـ 8,166 مليون دينار. وذلك باحتساب الموارد الذاتية للديوان الوطني للمناجم المقدرة بـــ 200 ألف دينار وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2024 على النحو التالي :

جدول عدد 3: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1).	تقديرات 2024 (2).	نسبة التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة 1/(1)-(2)
نفقات التأجير	**5608**	**5506**	**5516**	**10**	**0%**
التأجير العمومي (الوزارة)	354	360	446	86	24%
(ONM) منح التأجير	5254	5 146	5070	-76	-1%
نفقات التسيير	**564**	**970**	**995**	**25**	**3%**
منح التسيير (ONM)	564	970	995	25	3%
نفقات التدخلات	**1010**	**1470**	**1475**	**5**	**0%**
التدخلات في الميدان الاقتصادي	1010	1470	1475	5	0%
نفقات الإستثمار	**0**	**0**	**0**	**0**	
دراسات عامة	0	0		0	
مجموع البرنامج	**7 182**	**7 946**	**7 986**	**40**	**1%**

مصادر التمويل	انجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق (1)-(2)	النسبة (%)
1- موارد عامة لميزانية الدولة	7 182	7 946	7 986	40	1
2- قروض خارجية موظفة	-	-	-	-	
3- حسابات خاصة في الخزينة	-	-		-	
4- حسابات أموال مشاركة	-	-	-	-	
5- موارد ذاتية للمؤسسات العمومية	142	220	200	-20	0
6- هبات قطاعية	-	-	-	-	
المجموع	7 324	8 166	8 186	20	1

جدول عدد 4: إطار نفقات متوسط المدى (2023-2026)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

	انجازات 2022	ق.م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
1-نفقات التأجير	5 608	5 506	5 516	6 567	6 770
فقات التأجير (الوزارة)	354	360	446	467	470
نفقات التأجير(ONM)	5 254	5 146	5 070	6 100	6 300
2-نفقات التسيير (ONM)	564	970	995	1020	1 045
3-نفقات التدخلات:التدخل في ميدان الاقتصادي لفائدة ONM	1 010	1 470	1 475	2 675	2 540
4-نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
5-نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	7 182	7 946	7 986	10 262	10 355
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	7 324	8 166	8 186	10 462	10 555

2.3. مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة:

1.2.3. ميزانية برنامج المناجم:

خلال سنة 2024، ستحافظ ميزانية برنامج المناجم على تقريبا نفس الميزانية لسنة 2023 وبشكل عام، ستشهد الميزانية في سنوات 2025 و2026 ارتفاعا ملحوظا نتيجة زيادة الأنشطة والتدخلات المبرمجة التي يقوم بها الديوان الوطني للمناجم، وهذا يمكن أن يعكس النمو المستدام أو التوسع في نشاطاتها والمشاريع التي تعمل عليها.

البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج
السيد محمد المناعي

الفترة
ابتداء من 15 ماي 2022

1-تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1.1-تقديم استراتيجية البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

ويتبلـــــور من خلال الدور أعلاه المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين:

-محور استراتيجي أول متمثل في دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها يتم عبر تعزيز الآليات الدافعة نحو تحقيق استراتيجية البرنامج ذات البعد الأفقي من خلال البرمجة لاعتماد نظم ومجموعة من القرارات تمثل مقومات لضمان التصرف الإداري الرشيد بما يتضمنه من مفاهيم كالشفافية والنجاعة والتصدي للإخلالات وبالتالي تحقيق التطور في مختلف المؤشرات والأهداف.

- محور استراتيجي ثاني متمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية والمالية متناغم مع التوجهات الوطنية لتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات وترشيد التصرف المالي واللوجستي من خلال خاصة مشروع اصلاح المالية العمومية وارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وما تستلزمه من توفير لجميع الظروف الملائمة لضمان الانتقال السلس لمفهوم جديد في التصرف.

وتبعـــا لذلك، يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة فـــي:

- إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة.
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات.

- المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف المالي للمهمة.

2.1- الهياكل المتدخلة:

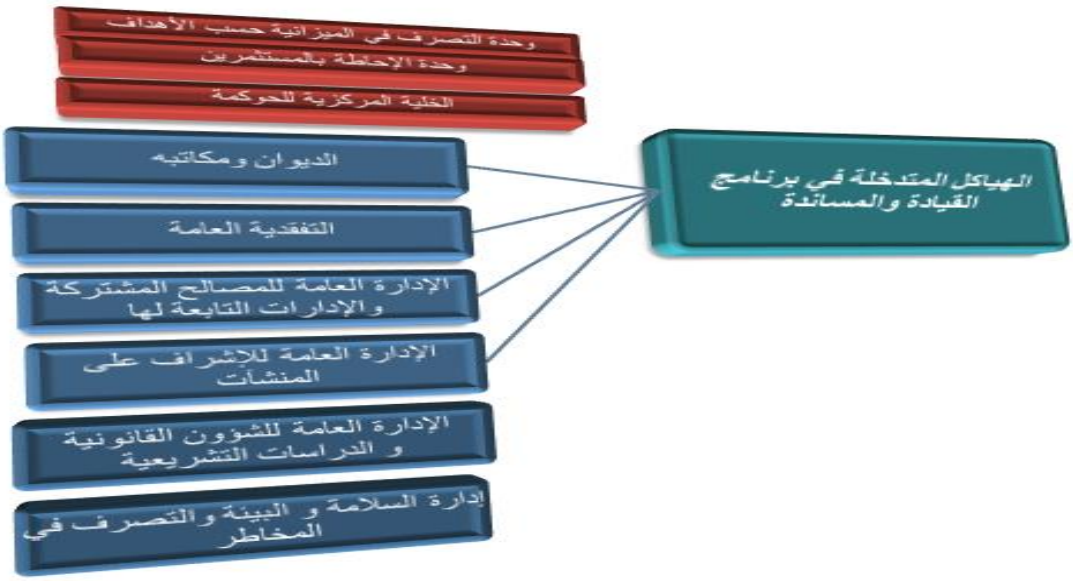

2-أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تـــــم ضبط ملامح الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة استنادا إلى المحورين المكونين لاستراتيجية البرنامج المذكورة أعلاه والمرتكزة على عناصر متمثلة في متابعة مدى التقدم في إرساء مبادئ الحوكمة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية، كما تم بلورة ملامح لمؤشرات سيتم اعتمادها لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مؤشرات تم ضبطها انطلاقا من مفاهيم الأهداف الاستراتيجية:

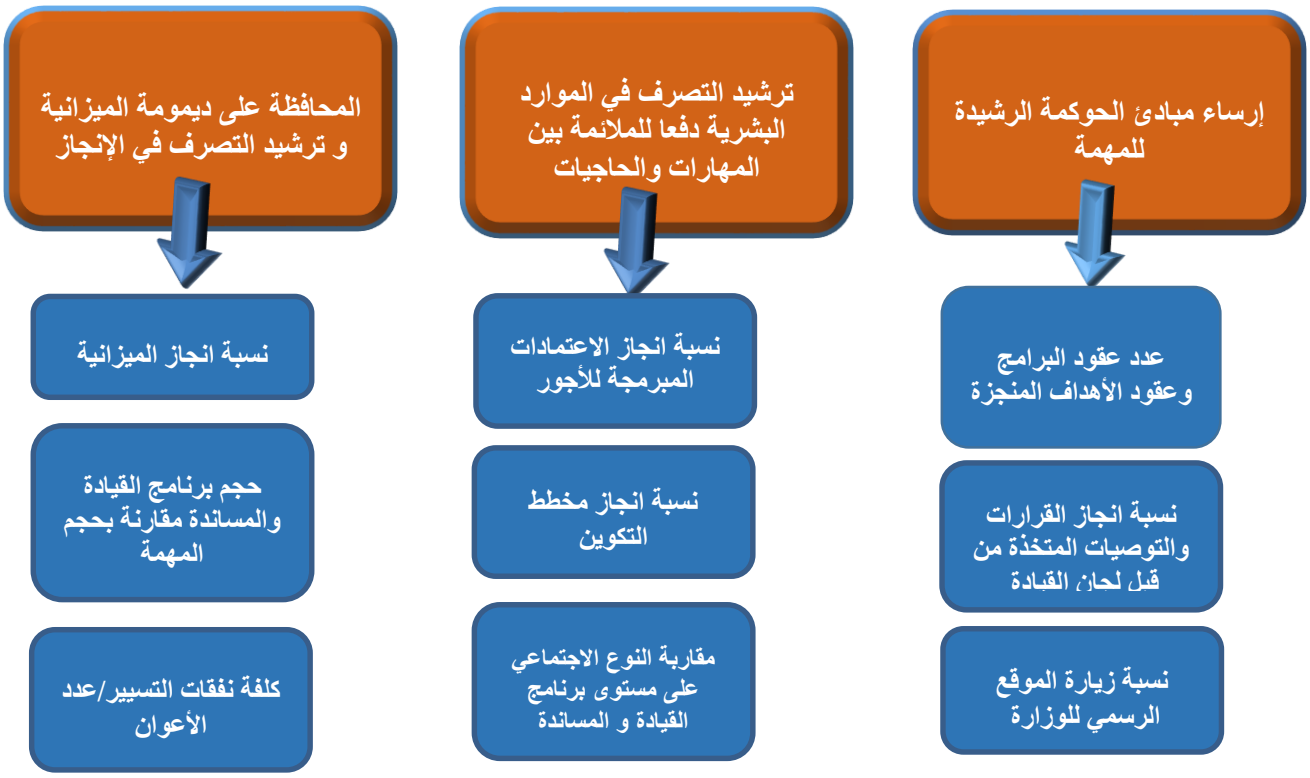

الهدف الاستراتيجي 9-1إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

- تقديم الهدف:

هـــــدف محوري تم ضبطه في إطار استراتيجية البرنامج لدعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لتعزيز الآليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

√ المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة :

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

المؤشر 1.1.9 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	1	5	1	1	1

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة وبالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 بـــ 05 عقود في انتظار ما ستسفر عنه السنة المالية أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و2025، فمن المتوقع ابرام عقد على مستوى جزء الطاقة لكل سنة ، علما وأن التقديرات تم ادراجها إلى أن تتضح الرؤية سنة 2023 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

√ المؤشر 9-1-2-نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة

ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ملاحظة: يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحنا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بإرساء نظام للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج.

-إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

المؤشر 2.1.9 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	0	50	50	50	50

نظرا للظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة إضافة إلى ظرف الجائحة العالمية ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2023 أو بداية سنة 2024، نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا

لجان قيادة عملياتية وفرق عمل كل ذلك تزامنا أيضا مع صدور الدليل التوجيهي لإرساء نظام الرقابة الداخلية بالوزارات.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

-إرساء نظام للرقابة الداخلية.

-متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

-المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2024 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

√ المؤشر 9-1-3نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، يساهم من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

المؤشر 3.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	95	72.5	72.5	72.5	75

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (95%) سنة 2022 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة والمناجم (155 %) ويعود ذلك

الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 35 % إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ومن المقدر خلال سنة 2023 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل وتحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا و سيتم رسم هدف جديد ببلوغ 80000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة ابتداءا من سنة 2023 حيث سيتم التركيز على الأهداف التالية:

-التحيين الدوري والمستمر للموقع بإضافة المعلومات وطلبات العروض الخاصة بقطاع الطاقات المتجددة (انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة)

-التحيين المستمر لنشريات قطاع الطاقة والتقارير حول تطور اهم مؤشرات الميزان الوطني للطاقة

-اثراء الموقع بروابط منظومات Industrie 4.0 والتي تحتوي على عدة معطيات وخدمات خاصة بالقطاعات المختلفة الصناعية

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2024 و2025 و2026، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع ومصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع،

الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

- تقديم الهدف:

يندرج في إطار استراتيجية البرنامج الهادفة إلى ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية و المتناغمة مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

√ المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

يندرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

المؤشر 1.2.9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	98	98.5	99	99.5	99.5

نلاحظ بداية انجاز 98 % من تقديرات التأجير ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2024 و2025 و2026 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

√ المؤشر 9-2-2نسبة انجاز مخطط التكوين:

يمثـل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للأعوان والتحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

المؤشر 2.2.9 نسبة انجاز مخطط التكوين					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	28.5	44.6	75.0	77.5	65.0

يلاحظ خلال سنة 2022 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم ودمج في أكثر من مرة علما وأن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2023 والسنوات القادمة حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان.

هذا وقد تمت المصادقة على مخطط التكوين في الثلاثي الأول من سنة 2023 وقد حرصنا في عملية تنفيذه وسعينا لبرمجة بعض الأنشطة خلال شهر ماي فقط. وسنعمل مستقبلا خلال الأشهر القادمة على انجاز البعض من الأنشطة في جزئي "الطاقة والمناجم" و

"الصناعة" وسنسعى أقصى للتعامل الإيجابي مع الظروف المتوفرة من عدم استقرار لوضعية الوزارة و محدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز في السنوات القادمة 2024-2026 حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات.

√ المؤشر 9-2-3 مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة:

تـــم تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص خاصة بين الجنسين بصفة صريحة في القانون الأساسي للميزانية، وذلك عملا بما نص عليه الدستور من التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة و العمل على دعمها و تطويرها و ضمان الدولة لتكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات، وفي هذا الإطار الدستوري و القانوني و الترتيبي المتطور، أحدثت بلادنا سنة 2016 مجلس النظراء للمساواة و تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل الذي يعمل على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة و التقييم و الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل و تحقيق المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.

من هذا المنطلق تم السعي الى ادراج هذا التوجه ضمن استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال ضبط متابعة احصائية تمثل مسارا لتحديد الاتجاه الذي يمكن اعتماده لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بما يدعم سير العمل الإداري وجودته، وتتجلى هاته المتابعة من خلال تطور نسب لتمثيلية المرأة حسب عناصر مختلفة قابلة للتغيير أو التطوير سيشكل مجموعها منطلقا لمؤشر شامل حول مدى ادراج المقاربة الاجتماعية في استراتيجية البرنامج.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-3 مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة:

المؤشر3.2.9 مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
نسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان		46.74	50	50	50
نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة		48.24	50	50	50
نسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية		44.76	50	50	50
نسبة تمثيلية المرأة في الخطط العليا		20.69	30	40	40
نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف		40.4	45	50	50
%	0	40	45	48	48

يلاحظ عامة نسب طيبة جدا على مستوى المؤشر ككل و تفصيلا نسب طيبة سواء فيما يتعلق بنسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان ونسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية ونسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف حيث تمثل أقل بقليل من النصف في حين أن النسبة تقل كثيرا عند يتعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (20.69 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة، ويمكن من خلال هذا الاستنتاج بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة والعمل على تحسين تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار في الخطط الوظيفية، هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية و الارتقاء بجودة العمل الإداري وتوفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والتربصات واشتراط مبدأ المساواة والتناصف عند الإعداد لقائمات المترشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.

الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

- تقديم الهدف:

تـــم ضبطه في إطار استراتيجية البرنامج الهادفة إلى ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة المالية و المتناغمة مع التوجهات الوطنية لترشيد التصرف المالي و اللوجستي وذلك عبر تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة

على الأداء لدعم النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصـــــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

- تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز:

√ المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية :

يندرج في إطار تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية.

-إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

المؤشر 1.3.9 نسبة انجاز الميزانية					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	95	92.5	92.5	93	94

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2022 وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز ، يشار في المقابل إلى عدم تسجيل إنجازات على مستوى نفقات استثمار برنامج القيادة و المساندة بسبب طلبات عروض غير مثمرة و تسجيل إنجازات متوسطة على مستوى تدخل و استثمار برنامج الطاقة بسبب انجاز نسب متوسطة لصندوق الانتقال الطاقي و تواصل تعطل انجاز دراسة خاصة ببرنامج الطاقة.

ومن المتوقع سنة 2023 و السنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع

الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2023 أو بداية سنة 2024.

√ **المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:**

يتجه العمل مستقبلا نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة و المساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير و تحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة .

-إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

المؤشر 2.3.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	59.86	42.45	40	40	40

* تحية طيبة، تم تعديل احتساب المؤشر بالنسبة لسنة 2022 بعد جملة من النقاشات بزيادة في numérateur لنفقات تدخل و استثمار برنامج القيادة و المساندة و زيادة تدخل و استثمار جميع البرامج طبعا على مستوى الوزارة في dénominateur

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2022 حيث يتجه العمل سنة 2023 والسنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

√ المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان :

فـــــي إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

ملاحظة: تم احتساب المؤشر دون نفقات الأكرية.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

المؤشر 3.3.9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
الف دينار	10.77	11.59	14.65	13	13

*تم تعديل احتساب المؤشر بعد جملة من النقاشات بزيادة نفقات الأكرية

يـــــلاحـــظ عامة استقرار نسبي في كلفة التسيير للعون سواء تعلق الأمر بانجازات 2022 أو تقديرات 2023 يفسر بالاستقرار في وضعية الوزارة سنتي 2022-2023 نتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف من الاعتمادات لا يتجاوز نسبة تطور بـــ 3 %.

هذا ويتوقع ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2024 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار السنوات الماضية من تقسيم ودمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

أما ابتداء من سنة 2025 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2024، كما سيتم النظر مستقبلا في مسألة الكراء و مبلغه و نسبة تطوره و جدواه و مدى انعكاسه على كلفة التسيير /عدد الأعوان وهي مسألة تحتاج للنظر على المدى المتوسط.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة		التقديرات المالية 2024(أ.د)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة	المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	01 عقد	القيادة 3.387	التصرف في هياكل القيادة	3.357	جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي مختلف المتدخلين لضبط المؤشرات التي سيتم ادراجها في عقود البرامج
	المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	50.00%				تهيئة الظروف للبدء في أشغال إرساء نظام للرقابة الداخلية
						تقييم نجاعة المهمة من خلال النظر في نجاعة الأهداف والمؤشرات المعتمدة
						النظر في نتائج الأداء ومدى قدرة دعائم الأنشطة والأنشطة المعتمدة في تحقيق التقدم المنشود
						التنسيق مع مختلف المتدخلين صلب البرامج دعما لأعمال لجان القيادة التي سيتم احداثها
	المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة	72.50%		إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	30	احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في مواضيع تخص القطاع
						تأمين العلاقات مع الجهات الرسمية و المنظمات الوطنية و الصحافة
						التحيين المتواصل لمحتوى الموقع الرسمي للوزارة تعزيزا لمكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات
الهدف الإستراتيجي9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دعما للملائمة بين المهارات و الحاجيات	المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور	99.00%	التصرف في الموارد البشرية 3.556	تأجير هياكل المساندة	3.063	الضبط الدقيق لمختلف تحيينات التأجير عند التقدير
						المتابعة الدورية لنسق إنجازات التأجير ولفت النظر للعناصر المؤثرة في كتلة الأجور
	المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين	75.00%		مردودية الموارد البشرية	163	مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين
						العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة
						دراسة إعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين
				التدخلات الاجتماعية	330	انشاء لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية
						اعداد مخطط التكوين حسب مقاربة النوع الاجتماعي
	المؤشر 9-2-3 مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة	45.00%				اعتماد لوحة قيادة لمتابعة الإنجازات ومدى إرساء مبدأ المساواة والتناصف بين الرجل و المرأة عند الإعداد لقائمات المترشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب
						المتابعة الدقيقة لتطور نسب تواجد المرأة والتقييم السنوي لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي واقتراح حلول عملية لتعزيزها
الهدف الإستراتيجي3-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز	المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية	92.50%	خدمات لوجيستية 5.082			إضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة
						تأمين جلسات عمل مع مسؤولي البرامج حول اعداد وثيقة البرمجة السنوية للنفقات ومختلف تحييناتها
						تمكين مختلف المتدخلين في الميزانية من رموز للاطلاع الحيني على الوضعيات المالية بالمنظومة الإعلامية "أدب"
	المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة	40.00%				الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة بالإطارات الكفأة
						دراسة مدى واقعية التوزيع البرامجي للنفقات خاصة في ظل التعقيدات المصاحبة للعملية بسبب غياب تقسيم فيزيائي للبرامج
	المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان	14.65 أد		التزويد	1620	مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من المواد و تشجيع الرقمنة في التعاملات الإدارية
						مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج
						مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة
				الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	2.925	الصيانة الدورية للعربات ضمانا للسير العادي للمصالح الإدارية
						تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية لتفادي التجاوزات
				الاعلامية	537	
			المجموع		12.025	

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024-2026:

-تقديم الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى للبرنامج:

يـــــجدر التذكير إلى أن التقديرات الأولية لمختلف نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنوات 2024-2025-2026 وخاصة سنة 2024 باعتبارها سنة الميزانية والأكثر واقعية على مستوى التقدير، تمت على أساس السعي لتحقيق المعادلة بين التوجهات العامة لترشيد النفقات العمومية **من ناحية** و الظروف الاستثنائية التي مرت بها من تقسيم ودمج في أكثر من مرة وما تطلبه من برمجة خاصة على مستوى التسميات لسد الشغورات و تلبية الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى نفقات التسيير **من ناحية أخرى**،

وقد تم ضبط تقديرات اجمالية للبرنامج لسنة 2024 بـــ12.025 ألف دينار أي بنسبة تطور بـــ 8% مقارنة بتقديرات سنة 2023 و هي نسبة تطور تتماشى و الحاجيات الحقيقية للوزارة اعتبارا لظروفها الخاصة خلال السنوات الماضية و ما يتطلب تسييرها من دعم لوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و تمثل نفقات التأجير قرابة 53 % من حجم البرنامج ، ويفسر التطور في تقديرات البرنامج أساسا بارتفاع في نفقات التسيير خلال نفس الفترة (9.4%) حيث تمثل نسبة 36 % من حجم برنامج القيادة و المساندة وقد تم تقديرها سعيا لسد الحاجيات الحقيقية لوجستيا و أخذا بعين الاعتبار للتطور السنوي لمعين الكراء ، إضافة إلى ما تم برمجته في نفقات الاستثمار من اقتناءات للسيارات و المعدات و البرامج الاعلامية بنسبة تطور بـــ18% (من 835 الف دينار سنة 2023 إلى 985 ألف دينار سنة 2024) وهي نسبة مفهومة بالنظر إلى عدم استهلاك هذه النفقات سنة 2022 بسبب طلبات عروض غير مثمرة ، فضلا طبعا عن تطور نفقات التأجير بـــ7 % خلال نفس الفترة.

فيما يتعلق بالتطور العام على مستوى إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة و المساندة من سنة 2020 إلى سنة 2026، يلاحظ عامة ارتفاع على مستوى انجازات الاعتمادات سنة 2020 و 2021 اعتبارا للظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال الفترة المذكورة و ما نتج عنه من عدم استقرار و صعوبات على مستوى التصرف الإداري و

اللوجستي إضافة إلى تأثيرات الجائحة العالمية (نسبة تطور 2020-2021 بـــ10 %) فيما تم تسجيل انخفاض في الاعتمادات المنجزة بـ10 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بسبب خاصة عدم التمكن من انجاز نفقات الاستثمار نتيجة طلبات عروض غير مثمرة ، هذا وقد تم الرفع من تقديرات الاعتمادات سنة 2023 بـــ16 % مقارنة بانجازات سنة 2022 حيث تم ادراج جزء كبير من تقديرات نفقات التسيير وفقا للحاجيات الحقيقية للوزارة و تسجيل ارتفاع في نفقات التأجير، هذا وقد تم تسجيل ارتفاع على مستوى الاعتمادات سنة 2024 بعد مناقشتها و ضبطها مع مصالح وزارة المالية بـــ8 % و ذلك برصد اعتمادات بنسب معقولة على مستوى التسيير و خاصة على مستوى التجهيزات الإدارية (رصد بعد النقاش لنفس التقديرات الأولية) ويتوقع مواصلة تسجيل نسب تطور في التقديرات لسنتي 2025 و 2026 بنفس الوتيرة أو أكثر بقليل (11% و 10 %).

-مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة:

- فيما يتعلق بالنفقات الاجمالية لبرنامج القيادة و المساندة: : راعى التطور في تقديرات نفقات البرنامج 2023-2024 بحوالي 8 % مستلزمات التطور على مستوى الأنشطة حيث يلاحظ ارتفاع في حجم الميزانية المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" (5.083 أد) مقارنة بنشاطي "القيادة" (3.387 أد) و "التصرف في الموارد البشرية" (3.556 أد) ، ويفسر عدم التوازن في اعتمادات الأنشطة برصد اعتمادات خاصة على مستوى التصرف اللوجستي تسييرا و استثمارا تعكس إلى حد كبير الحاجيات الحقيقية لسنة 2024 بسبب الصعوبات التي تشهدها الوزارة و الضرورة القصوى لسد الحاجيات الحقيقية و سيتواصل هذا الارتفاع سنة 2025 فيما يتوقع انخفاض لنسبة التطور خاصة على مستوى التسيير ابتداء من سنة 2026 اعتبارا للاستقرار المنتظر على مستوى نفقات الوزارة في صورة تحصيل الاعتمادات المطلوبة سنة 2025 وبالتالي عودة إلى التوازن النسبي في اعتمادات الأنشطة و إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية حيث أن تحقيق تطور في مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الثلاث يستوجب توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة .

هذا على المستوى العام، أما بمزيد التعمق في مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة، يلاحظ ما يلـــــــــــــــي:

- **فيما يتعلق بنفقات التأجير لبرنامج القيادة والمساندة وتطور تقديرات نشاط القيادة:** لم يؤثر الارتفاع في تقديرات نفقات التأجير ككل (7 % بين سنتي 2023 و2024) على ارتفاع اعتمادات نشاط "القيادة " (انخفاض من 3.970 أد إلى 3.387 أد) ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في اعتمادات النشاط الفرعي "التصرف في هياكل القيادة" على مستوى جزء الطاقة والمناجم بـ1.155 أد رغم الارتفاع في اعتمادات نفس النشاط الفرعي على مستوى الصناعة بـــ572 أد.

يشار إلى أنه في ظل غياب الانتدابات وحرصا على تعزيز امكانيات الهياكل خاصة هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل والالحاق للإطارات الكفأة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملياتية أو الاستراتيجية وتعزيز نجاعة البرنامج.

2-**فيما يتعلق بنفقات التأجير و التسيير و التدخل لبرنامج القيادة و المساندة و تطور تقديرات نشاط التصرف في الموارد البشرية :** أثر الارتفاع في تقديرات نفقات تأجير البرنامج على الارتفاع على مستوى اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 2023-2024 بـــ40 % (من 2.541 أد إلى 3.556 أد) و يرجع خاصة إلى الارتفاع المسجل على مستوى النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" بـــ49% حيث يمثل 86 % من حجم النشاط ككل ويعود التطور إلى بعض التسميات في الخطط الوظيفية و الانعكاس المالي الناتج عن الترقيات و الترقيات الاستثنائية لعدد من الأعوان ، يشار أيضا إلى التطور على مستوى اعتمادات النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بـ20% و الانخفاض نسبي في النشاط الفرعي "التدخلات الاجتماعية" بـــ4 %، ويبرر ذلك بسعي "برنامج القيادة و المساندة " لدعم خاصة النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف العملياتي "تحسين التصرف في الموارد البشرية " و يدعم بطريقة أو بأخرى المؤشر الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي .

-فيما يتعلق بنفقات التسيير و نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة و المساندة و تطور تقديرات نشاط الخدمات اللوجستية : تسجيل ارتفاع في تقديرات نفقات التسيير سنة 2023-2024 بـ 9 % راجع أساسا إلى ضبط تقديرات وفقا للحاجيات الحقيقية لمصالح الوزارة اللوجستية كاستهلاك الكهرباء و الماء و الوقود إضافة إلى الارتفاع السنوي التعاقدي لمعين الكراء إذ يمثل الحجم الأكبر من نفقات التسيير بـ52% سنة 2024 ، يشار أيضا إلى الارتفاع في اعتمادات نفقات الاستثمار بـ18% ، كل ذلك يبرره ضرورة الرفع في الاعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" سنة 2024 لتصل إلى 11% (من 4.589 أد سنة 2023 إلى 5.083 أد سنة 2024) حيث أن المرحلة تستوجب تطوير نشاط "التزويد" (18%) و الأنشطة المتعلقة بالصيانة اعتبارا لظرف الوزارة وتأثيره على استقرار الإمكانيات اللوجستية و ضرورة رصد للاعتمادات لسد الحاجيات الحقيقية رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و الهدف هو تأمين الظروف و الإمكانيات الداعمة لتطور مؤشري "مزيد التحكم في استهلاك الطاقة" و "ترشيد مصاريف الصيانة" بما يدعم المؤشر الاستراتيجي "نفقات التسيير/عدد الأعوان" و مزيد تحقيق النجاعة في التصرف

إضافة إلى تطوير النشاط الفرعي "الإعلامية" والحرص على الرفع من اعتماداته (30 %) للتمكن من برمجة بعض الدراسات المهمة وخاصة انجاز الاقتناءات اللازمة من المعدات الإعلامية فضلا عن تطوير تطبيقات إعلامية في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية خارج إطار الميزانية وكلها جهود مبذولة دعما لتطوير إدارة الكترونية ذات سلامة عالية في الخدمات ونسبة حوسبة مهمة لخدمة قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم.

جدول عدد1:

تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

بحساب أ.د

بيان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	نسبة التطور (2024-2023) المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور (2024-2023) النسبة (1)/(1)-(2)
نفقات التأجير	**5,565**	**6,000**	**6,420**	**420**	**6.99%**
نفقات التسيير	**3,643**	**3,920**	**4,290**	**370**	**9.44%**
نفقات التدخل	**306**	**345**	**330**	**-15**	**-4.35%**
منح الوداديّة	306	345	330	-15	4%-
نفقات الإستثمار	**0**	**835**	**985**	**150**	**17.96%**
التجهيزات الإدارية	**0**	**520**	**640**	**120**	**23%**
اقتناء وسائل نقل	0	480	600	120	25%
اقتناء تجهيزات مختلفة	0	40	40	0	0%
البرامج الإعلامية	**0**	**285**	**315**	**30**	**11%**
المخطط المديري للإعلامية	0	285	315	30	11%
مصاريف مختلفة	**0**	**30**	**30**	**0**	**0%**
برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة	0	30	30	0	0%
مجموع البرنامج	**9,514**	**11,100**	**12,025**	**925**	**8.33%**

جدول عدد2:

إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة والمساندة(2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة :ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات	ق م	تقديرات		
	2022	2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	5,565	6,000	6,420	6,718	6,989
نفقات التسيير	3,643	3,920	4,290	5,328	6,374
نفقات التدخل	306	345	330	350	371
نفقات الإستثمار	0	835	985	940	940
تجهيزات إدارية	0	520	640	640	640
اقتناء وسائل نقل	0	480	600	600	600
تجهيزات مختلفة	0	40	40	40	40
البرامج الإعلامية	0	285	315	300	300
المخطط المديري للإعلامية	0	285	315	300	300
مصاريف مختلفة	0	30	30	0	0
برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة	0	30	30	0	0
مجموع البرنامج	9,514	11,100	12,025	13,336	14,674
مصادر التمويل	9,514	11,100	12,025	13,336	14,674
موارد عامة لميزانية الدولة	9,514	11,100	12,025	13,336	14,674

جدول عدد3:

تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب حسب مآل النفقة "الأنشطة" (اعتمادات الدفع)

بحساب أ.د

بيان البرنامج	الأنشطة	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	نسبة التطور 2024-2023 المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور 2024-2023 النسبة (1)/(1)-(2)
برنامج "القيادة و المساندة"	A1: القيادة	2,674	3,970	3,387	-583	-15%
	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة	2,674	3,940	3,357	-583	-15%
	S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	0	30	30	0	0%
	A2 : التصرف في الموارد البشرية	3,296	2,541	3,556	1,015	40%
	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	2,891	2,060	3,063	1,003	49%
	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية	99	136	163	27	20%
	S/A2-3 تدخلات اجتماعية	306	345	330	-15	-4%
	A3 : خدمات لوجستية	3,544	4,589	5,083	494	11%
	S/A3-1 التزويد	729	1,377	1,620	243	18%
	S/A3-2 الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	2,708	2,800	2,925	125	4%
	S/A3-2 الإعلامية	107	412	537	125	30%
مجموع البرنامج		9,514	11,100	12,025	925	8.335%

الملاحق

بطاقات مؤشرات الآداء

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الطاقة

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**
2. **تعريف المؤشر:** هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعليةefficience
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:الإنتاج الجملي للمحروقات / الطلب الجملي على الطاقة الاولية
2. **وحدة المؤشر**: نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والمرصد الوطني للطاقة والمناجم بالنسبة للطلب بناء على معطيات الشركات العاملة في القطاع
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر أفريل للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l'indicateur): 40 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والمرصد الوطني للطاقة والمناجم بالنسبةللطلب

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة	%	38	43	40	36	36

2. تحليل النتائج الخاصة بالمؤشر

بالنسبة للسنة الحالية من المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة ستكون في حدود 39 % أي أقل مما هو مبرمج وذلك نتيجة انخفاض مردودية بعض الحقول الهامة بالمقارنة مع التقديرات الأولية ومن المنتظر ان ترتفع هذه النسبة ارتفاعا طفيفا خلال السنة المقبلة

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

وتجدر الاشارة انّ مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر تنائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهده القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجعا نسبيا في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلي.

يمكّن هذا المؤشر من ابراز مدى ضمان التزويد الآمن للطاقة ولو نسبيا الا انّ ابرازه للإنصاف يبقى محدودا

يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا لعدة اعتبارات منها التحركات الاجتماعية التي تأثر على الإنتاج ولاعتبارات تقنية اذ لا يمكن التنبأ بالاعطاب التي تحدث في بعض الابار كما انه يوجد تباين بين تقديرات الاحتياطي الذي يمكن استخراجه والكميات المستخرجة فعليا.

نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

رمز المؤشر1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**
2. **تعريف المؤشر:**يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشرفاعليةefficience
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الإنتاج السنوي للطاقات المتجددة / الإنتاج الوطني للكهرباء
2. **وحدة المؤشر:**النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر مارس للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](35 % بحلول سنة 2030**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي

III- قراءة في نتائج المؤشر

[1]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الو حدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي	%	3	3	10	11	11 , 3

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا للعجز الطاقي وعدم تنوع مصادر الطاقة الاولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 30% في غضون 2030 على ان يتم ادراج حوالي 1900ميغاواط موفى سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

مع دخول العديد من المشاريع من انتاج الخواص، هنالك رهانات جدية متعلقة بشمولية تغطية المؤشر

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

رمز المؤشر 1.1.1:رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. **تعريف المؤشر:**تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال عدة عوامل منها تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات، توجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر:** ألف طن مكافئ نفط/ 1000 دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الطلب الجملي على الطاقة الأولية من المرصد الوطني للطاقة والمناجم والناتج المحلي الخام من المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بالنسبة للسنةn، ابتداء من شهر ماي/جوان للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 2.4 % سنة 2024.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ANME**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	4.5	2.4%	2.4%	2.4%	2.4%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2022 تحسنا بـ4.5% مقارنة بمستوى سنة 2021. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 2% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ2.4 % .
وتجدر الإشارة الى ان انخفاض الطلب على الطاقة الأولية يعود أساسا الى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بـ 4 % مقارنة بـ2021 اثر اقتصار الشراءات من الغاز الجزائري على الشراءات التعاقدية مما نتج عنه نقص في الكميات الازمة لإنتاج الكهرباء وبالتالي اللجوء الى توريد الكهرباء مباشرة حيث ارتفع توريد الكهرباء الى 2895 جيغاواط ساعة سنة 2022 مقارنة بـ 1062 جيغاواط ساعة سنة 2021.
وبالتالي فان استبدال توريد الغاز الطبيعي بتوريد الكهرباء يفسر تحسن الكثافة الطاقية الاولية بصفة ملحوظة .

وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، فان **مؤشر الكثافة الطاقية** سيشهد معدل انخفاض سنوي يقدر بـ2.4%بين 2021 و2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لتقدير نسبة تحسين الكثافة الطاقية، تم الاعتماد على متوسط معدل النمو سنوي(TCAM) لهذا المؤشر خلال الفترة 2021-2025 الموافق للاستراتيجية الطاقية 2035 والتي تهدف الى تخفيض الكثافة الطاقية بـ2.4% سنويا خلال هذه الفترة.

لكن بما ان هذه التقديرات ترتكز على معدل سنوي، فمن المرجح جدا ألا يكون تطور الكثافة الطاقية بنفس المستوى في كل سنة.

بطاقة مؤشر الأداء:.نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

رمز المؤشر 1.1.1:رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. تعريف المؤشر:تطورالغازات الدفيئة في قطاع الطاقة
   طبيعة المؤشر:مؤشرفاعليةefficience
3. نوع المؤشر:(مؤشرنتائج (indicateur des résultats) ،
4. المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشرغيرمراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر(Formule): نسبة تطور
2. وحدة المؤشر: كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون
3. مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير جرد الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة
4. تاريخ توفّرالمؤشر: بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر ماي للسنة (n+2)
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): **0.3 %-سنة 2024**
6. المسؤول عن المؤشربالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

مؤشرقيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
:. نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	7,47	-0.3	-0.3	-0.3	-0.3

[3]القيمة المستهدفة للمؤشرهي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطارالنفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوزهذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

بالنسبة للتقديرات فان انبعاثات الغازات الدفيئة ستكون تقريبا مستقرة بين 2021 و2025، وذلك وفقا للسيناريو المعتمد بالاستراتيجية الطاقية 2035، حيث ستسجل انخفاض سنوي طفيف بمعدل يقارب 0.3% .

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لتقدير نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال السنوات القادمة، تم الاعتماد على متوسط معدل النمو سنوي (TCAM) لهذا المؤشر خلال الفترة 2021-2025 وفقا للاستراتيجية الطاقية 2035 والتي تهدف الى تخفيض الانبعاثات الطاقية بـ0.3% سنويا خلال هذه الفترة.

لكن بما ان هذه التقديرات ترتكز على معدل سنوي، فمن المرجح جدا ألا يكون مستوى تطور الانبعاثات بنفس المستوى في كل سنة.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الصناعة

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

رمز المؤشر : 2-1-1-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0)والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

- (0) سنة الأساس 2010
- (t) الفترة الجارية
- (Q0) معدل الكميات في سنة الأساس
- (i) المادة
- Ii,t : مؤشر المادة i في الفترة t .
- Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة i :

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010:

المؤشر العام :

$$I_t = \frac{\sum W_i \times I_{i,t}}{\sum W_i}$$

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية
4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	%	95,2	95	96	98	99

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

ينتظر أن تتجاوز قيمة نسبة نمو المؤشر الصناعي لهذه السنة القيمة المتوقعة وهي 95% بالنظر للنسبة المحققة سنة 2022، وعلى هذا الأساس سيسجل نموا مطردا خلال الثلاث سنوات المقبلة نظرا لتعافي وتحسن القطاع في مختلف المجالات خاصة منها قطاع الصناعات الميكانيكية، الكهربائية، الفلاحية والغذائية وقطاع النسيج والملابس.

3. أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين أي القطاعات سجلت نموا وأيها سجلت انخفاضا.

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

رمز المؤشر: 2-1-1-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:**
ويحتسب **المؤشر من خلال المعادلة التالية:**

$$PIB = C + I + G + NX$$

(C) -مجموع الاستهلاك.
(I) - الاستثمار.
(G) - إنفاق الدولة.
(NX) - صافي الصادرات.

القيمة المضافة :في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهريا
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 17% سنة 2025.
6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	15	16	16,5	17	17,5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

على إثر تعافي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس خلال سنة 2022 من المنتظر تواصل نمو القطاع الصناعي وبالتالي سترتفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليبلغ 16,5 % سنة 2024 ويواصل ارتفاعه بنفس النسق للسنتين المواليتين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشرا على حجم الثروة التي تخلق سنويا.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

رمز المؤشر: 2-1-1-3

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** عدد
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 530000 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	518710	520000	525000	530000	545900
	%	1,03	0,25	0,96	0,95	0,98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 525 ألف موطن شغل سنة 2024 أي بزيادة قدرها 0,96% ويعود ذلك إلى تعافي القطاعات المشغلة بالأساس

كقطاع النسيج والملابس وصناعات مكونات السيارات وهي قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية. ومن المنتظر أن يتم المحافظة على نسبة تطور سنوية بـــ حوالي 1% خلال الثلاث سنوات القادمة

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصرح بها

رمز المؤشر: 2-1-2-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصرح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصرح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2700 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2417,4	2500	2600	2700	2900
	%	-4,8	3,4	4	3,8	7,4

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصرّح بها سنة 2022 بنسبة 4,8% مقارنة بسنة 2021، أما خلال السنة الحالية ومع استعادة القطاع لعافيته فإنه من المتوقع أن يعود الاستثمار إلى نسقه التصاعدي

ومن المنتظر أن تُمكّن جملة الإجراءات الواردة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال من دفع الاستثمار بالقطاع الصناعي وبالتالي تحقيق تطور في قيمة الاستثمارات المصرح بها.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر: 2-1-2-2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2. **تعريف المؤشر:** قيمة المنح الفعلية للصرف
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية **(efficience)**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط **(Ind d'activité)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
2. **وحدة المؤشر:** م.د
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وتيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 50 م.د سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مكتب تأهيل الصناعة

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م د	29,3	43	53	50	45

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

على إثر التطور المنتظر في الاستثمار للسنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن تبلغ قيمة المنح المسندة للاستثمارات المنجزة في إطار مختلف آليات منح التأهيل 53 مليون دينار سنة 2024 وهو ما سيمكن من مساندة حوالي 60 مؤسسة للحصول على شهادات الجودة، خلق حوالي 7000 موطن شغل سنويا، المساهمة في انتداب حوالي 1800 إطار سنويا، اختيار ومساندة 28 مشروعا مجددا سنويا، المساهمة في انتقال 15 مؤسسة إلى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 07 منتوجات جديدة

ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني. كما أنه من المنتظر التركيز على مساعدة 30 مؤسسة على تخفيض انبعاثات الكربون لديها.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تراجع الميزانية المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية.
- تراكم مستحقات المؤسسات.
- نقص فادح في عدد إطارات إدارة المتابعة وصرف المنح وعدم الاستجابة لمطالب الانتداب.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية

رمز المؤشر: 2-1-2-3

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
6- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1600 م.د سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2-1-2-3: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	م د	1164,3	1400	1500	1600	1800
	%	-13,6	20,2	7,1	6,6	12,5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية (مناطق التنمية الجهوية) المصرّح بها سنة 2022، ومن المنتظر أن يتطور حجم الاستثمارات هذه السنة الحالية وبنسق تصاعدي الثلاث سنوات المقبلة إذ من شأن حزمة الإصلاحات التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال أن تُعيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في مناطق التنمية الجهوية والتي تتوفّر فيها امتيازات جبائية ومالية. وعلى هذا الأساس تفيد التوقعات بأن تبلغ قيمة الاستثمارات المصرّح في هذه المناطق الداخلية 1500 م.د سنة 2024.

1. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر ميزات الجهات أو الفوارق بينها.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

رمز المؤشر: 2-1-3-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
2- **تعريف المؤشر:** يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة،
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة من خلال مقارنة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n) ناقص الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1)) * 100 قسمة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1).

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات والتي تتقدم بمطالب مساندة وتتمكن من انجاز الاستثمار وتجاوز الصعوبات.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا

5- **المسؤول عن المؤشر:** وزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر2-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة	%	-40,34	33,33	-85	-	-

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاعا هذه السنة مقارنة بالسنة المنقضية لكنه سيشهد انخفاضا ملحوظا خلال الثلاث سنوات القادمة انطلاقا من سنة 2024 وذلك بسبب بعض الصعوبات التي تحول دون التئام اللجان نتيجة عدم توفر الشروط في الملفات الواردة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يمكن من متابعة نتائج إعادة هيكلة المؤسسات المنتفعة بالاعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

رمز المؤشر: 2-1-3-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
2- **تعريف المؤشر:** يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي يتم التصريح بإحداثها
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لديها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)**
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 % سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	%	-2,8	1	1	1	2

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2022 انخفاضا مقارنة بسنة 2021، حيث عرفت عديد المؤسسات صعوبات مالية اضطر البعض منها للغلق الوقتي أو النهائي. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2023 استعادة القطاع الصناعي للنمو

الإيجابي بعد صدور جملة الإجراءات التي تم المصادقة عليها إبان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والذي تم فيه عرض الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة والاستثمار إذ سيسجل هذا المؤشر ارتفاعا انطلاقا من سنة 2024 والسنتين المواليتين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج المناجم

بطاقة تقديم المؤشر 1113 : تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر 1113:

الخاصيات العامة

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
2. **تعريف المؤشر:** تحديد كميةالانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا .
3. **نوع المؤشر:** مؤشرنتائج (Ind de résultat)
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة(efficacité)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر:(Formule) :** مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- **وحدة المؤشر:** مليون طن
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شركة فسفاط قفصة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**شركة فسفاط قفصة
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انتاج **6 مليون طن** من الفسفاط التجاري سنة 2024.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة فسفاط قفصة

قراءة نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
تطوّر انتاج الفسفاط	طن	2.83	3.53	3,6	5.6	8	12	12

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2022 مستوى 3,6 مليون طنا مقابل 3,53 مليون طن سنة 2021 أي بتحسن قدره 2 % وبتراجع قدره 55 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010).

. أما خلال سنة 2023، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 5.6 مليون طن أي بتحسّن قدره 31% مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويبقى هذا التحسّن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2023 وذلك بتراجع قدره 7 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

6. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

- توقف شبه كلي للإنتاج بمغسلة أم العرائس و تواصل تعطيل النشاط بمغسلة الرديف مما أدى إلى تراجع الإنتاج تقريبا بـ 1,8 مليون طن .
- نقص المياه الصناعية جراء الربط العشوائي على القناة الرئيسية الجالبة للمياه الصناعية من جهة والأحداث الاجتماعية ببرج العكارمة من جهة أخرى ، أدى إلى تعثر الإنتاج بالمغسلتين عـــدد 1 و 3 بالمتلوي والمغسلة عـــدد 3 بالمظيلة و ذلك في حدود 500 ألف طن .
- نقص تزويد المغاسل بالفسفاط الخام نتيجة :
- ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية STTPM وعجزها عن القيام بالأنشطة التحضيرية المطلوبة منها،
- تأخر إنجاز أغلب صفقات الشراءات بالشركة،
- التراجع الهام في الفاعلية العملياتية لشركة فسفاط قفصة كتنيجة لتواتر عمليات توقف الإنتاج وللإنتدابات ذات الطابع الاجتماعي وما ترتب عنها من نقص في الحرفية...
- نقص التزود بمادة الأمونيتر.

بطاقة تقديم المؤشر 2113 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

رمز المؤشر :2113

1. الخاصيات العامة

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
2. **تعريف المؤشر:**الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
3. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de produit)
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficacité)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2. التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- **وحدة المؤشر:**مليون دينار
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** رقم معاملات صادرات مشتقات الفسفاط
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المجمع الكيميائي التونسي
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته **2810 مليون دينار** خلال سنة 2024،
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المجمع الكيميائي التونسي

3. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	الإنجازات			ق.م 2023	التقديرات		
		2020	2021	2022 (*)		2024	2025	2026
تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	مليون دينار	725	1540	2865	3596	2810	2807	(**)

(*) تحين سنة 2022

(*): غير متوفر حاليا

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 2865 م.د خلال سنة 2022 مقابل 1540 م.د خلال سنة 2021 أي بتحسن كبير قدره 1325م.د أي ما يعادل نسبة 86 %.

وتجدر الإشارة أنه من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2022 مستوى 712 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 43 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:تعطل الانتاج بوحدات المجمع الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط بسبب الصعوبات التي يعيشها قطاع النقل الحديدي.

بطاقة تقديم المؤشر 1213 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

رمز المؤشر 1213:

1- الخاصيات العامة

1. **تعريف المؤشر:**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة الحالية (N1)مقارنة بالسنة المنقضية (N0)وذلك بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج وانتاج وتحويل المواد المنجمية وتسويقها .
2. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind d'activité)
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة(efficacité socio-économique)
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المسندة سنويا مقارنة بالسنة المنقضية: 100/N0* (N1-N0)

وحدة المؤشر: النسبة(%)

- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد امتيازات الاستغلال المسندة في كل سنة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصالح الإدارة العامة للمناجم
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي لنشاطإدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر :**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)** منح 6 امتيازات استغلال خلال سنة 2024.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	6	2	1	4	06	08	10
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة	%		- 66	- 50	+ 400	+ 50	+ 33	+ 25

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022 تأسيس (1) امتياز استغلال من المجموعة السادسة (كاربونات الكالسيوم).

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات اسنغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 75% مقارنة بإنجازات سنة2022 .

ومن المتوقع اسناد ثمانية (6) امتيازات استغلال خلال سنة 2024 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 50 % مقارنة بانجازات سنة 2023.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**النقص الفادح في الإطارات بالإدارة العامة للمناجم خاصة الإطارات المكلفة بمعالجة هذه الملفات. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تعزير إدارة البحث والاستغلال المنجمي بإطار في إختصاص الجيولوجيا وإطار في اختصاص المالية وأيضا بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

بطاقة تقديم المؤشر 2213 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر :2213

1- الخاصيات العامة

1. **تعريف المؤشر:**نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
2. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (Ind de produit)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الخرائط المنجزة/ عدد الخرائط الجملية
- **وحدة المؤشر:** %
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الخرائط المنجزة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** استمارة
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر:**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

3- قراءة نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	83.1	84.7	85.24	85.24	85.8	86.34	86.88

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- - نقص في الانتدابات.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج القيادة والمساندة

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-1
ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-1: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

رمز المؤشر: 9-1-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد عقود البرامج و الأهداف المنجزة

وحدة المؤشر : عدد

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الإدارة العامة للإشراف على المنشآت

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 11عقد برنامج وعقدي أهداف، أي التعاقد مع كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة العامة للإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.1.9 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	0	5	1	1	1

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة وبالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج نفس تقديرات 2022 لسنة 2023 أي تقدير انجاز 05 عقود في انتظار ما ستسفر عنه السنة المالية أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و2025، فمن المتوقع ابرام عقد على مستوى جزء الطاقة لكل سنة ، علما

وأن التقديرات تم ادراجها إلى أن تتضح الرؤية سنة 2023 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- في ظل غياب إطار مرجعي صادر عن رئاسة الحكومة، يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر بعوامل تعالج على المستوى الوطني و تتجاوز سلطة قرار الوزارة، على سبيل المثال اقتضى إدراج آلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار بيع المواد البترولية ضمن العقد الممضى مع الشركة التونسية لصناعات التكرير تدخل كل من وزارة المالية ورئاسة الحكومة.

- في صورة تواصل عدم إصدار المنشور المنتظر خلال هذه السنة فإن اعتماد هذا المؤشر سيصبح من غير ذي جدوى باعتبار ارتباطه بمخطط التنمية الخماسي.

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-2: نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

رمز المؤشر: 9-1-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: نسبة انجاز القرارات المتخذة من قبل لجنة القيادة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:(عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المنبثقة عن القرارات المتخذة من قبل لجان القيادة) *100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.1.9 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	0	50	50	50	50

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة إضافة إلى ظرف الجائحة العالمية ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2023 أو بداية سنة 2024، نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان

قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل كل ذلك تزامنا أيضا مع صدور الدليل التوجيهي لاراسء نظام الرقابة الداخلية بالوزارات.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

-إرساء نظام للرقابة الداخلية.

-متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

-المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2024 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

النقص الكبير للإطارات الكفأة يمثل عائق أمام تنشيط عمل اللجان وتحقيق القرارات والتوصيات المتخذة

حيث أصبح الانتداب الموجه ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقة مؤشر الأداء 9-1-3: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة

رمز المؤشر: 9-1-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الزيارات السنوية للموقع/ العدد المستهدف سنويا) * 100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المعنية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشّر: نسبة تتجاوز70%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بإدارة الإعلاميّة.

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 3.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	95	72.5	72.5	72.5	75

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (95%) سنة 2022 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة والمناجم (155 %) ويعود ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 35 % إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر

دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ومن المقدر خلال سنة 2023 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل وتحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا و سيتم رسم هدف جديد ببلوغ 80000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة ابتداءا من سنة 2023 حيث سيتم التركيز على الأهداف التالية:

-التحيين الدوري والمستمر للموقع بإضافة المعلومات وطلبات العروض الخاصة بقطاع الطاقات المتجددة (انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة)

-التحيين المستمر لنشريات قطاع الطاقة والتقارير حول تطور اهم مؤشرات الميزان الوطني للطاقة

-اثراء الموقع بروابط منظومات Industrie 4.0 والتي تحتوي على عدة معطيات وخدمات خاصة بالقطاعات المختلفة الصناعية

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2024 و2025 و2026، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع ومصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع،

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع رغم مضاعفة الجهود فيما يتعلق باحداث الروابط و القيام بالتحيينات اللازمة ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بعمليات اشهارية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة للتعريف بالخدمات التي تقوم الوزارة بتوفيرها عن بعد وعبر موقعها الالكتروني مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-2
ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات

بطاقة مؤشر الأداء 9-2-1نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

رمز المؤشر: 9-2-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :مقارنة بين إنجازات و تقديرات التأجير

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات الأجور/التقديرات)*100

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المالية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % : مدى تطابق التقديرات مقارنة بالإنجازات واضفاء مصداقية على ميزانية التأجير

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة الفرعية للميزانية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 1.2.9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	98	98.5	99	99.5	99.5

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ بداية انجاز 98 % من تقديرات التأجير ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2024 و2025 و2026 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العناصر الغير متوقعة كثيرة ولا يمكن التنبؤ بها عند التقدير مثل حالات الإلحاق والنقل وكذلك الانتداب عن طريق البرامج الوطنية كبرنامج العائلات المعوزة أو المفروزين أمنيا....

بطاقة مؤشر الأداء 9-2-2: نسبة انجاز مخطط التكوين

رمز المؤشر: 9-2-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :عدد الحلقات التكوينية المنجزة مقارنة بالحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين

طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

التفريعات : الوزارة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحلقات التكوينية المنجزة /الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين)*100

وحدة المؤشر : نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 % : متابعة مدى انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوي

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.2.9 نسبة انجاز مخطط التكوين					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	28.5	44.6	75.0	77.5	65.0

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ خلال سنة 2022 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم ودمج في أكثر من مرة علما وأن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير

اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2023 والسنوات القادمة حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان.

هذا وقد تمت المصادقة على مخطط التكوين في الثلاثي الأول من سنة 2023 وقد حرصنا في عملية تنفيذه وسعينا لبرمجة بعض الأنشطة خلال شهر ماي فقط. وسنعمل مستقبلا خلال الأشهر القادمة على انجاز البعض من الأنشطة في جزئي "الطاقة والمناجم" و "الصناعة" وسنسعى أقصى للتعامل الإيجابي مع الظروف المتوفرة من عدم استقرار لوضعية الوزارة و محدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز في السنوات القادمة 2024-2026 حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة انجاز مخطط التكوين تخضع إلى عدة عوامل منها ما يمكن توقعه وأخرى صعبة التوقع وبالتالي يمكن أن تتداخل عدة عوامل في التأثير على مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين

- عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كامل برنامج التكوين خاصة أمام ارتفاع أسعار مراكز التكوين.

- تعذر بعض مراكز التكوين عن تقديم الخدمة

- عدم منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين

بطاقة مؤشر الأداء 9-2-3: مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة

رمز المؤشر: 9-2-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر : تطور نسب لتمثيلية المرأة حسب عناصر مختلفة قابلة للتغيير أو التطوير سيشكل مجموعها منطلقا لمؤشر شامل حول مدى ادراج المقاربة الاجتماعية في استراتيجية البرنامج

طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

التفريعات : الوزارة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (مجموع النسب المائوية لنسب تمثيلية المرأة حسب عناصر مختلفة/عدد العناصر) *100

وحدة المؤشر : نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :50 % : متابعة مدى تطور نسب تواجد أو تمثيلية المرأة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر3.2.9 مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة و المساندة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
نسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان		46.74	50	50	50
نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة		48.24	50	50	50
نسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية		44.76	50	50	50
نسبة تمثيلية المرأة في الخطط العليا		20.69	30	40	40
نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف		40.4	45	50	50
%	0	40	45	48	48

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ عامة نسب طيبة جدا على مستوى المؤشر ككل و تفصيلا نسب طيبة سواء فيما يتعلق بنسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان ونسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية ونسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف حيث تمثل أقل بقليل من النصف في حين أن النسبة تقل كثيرا عند يتعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (20.69 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة، ويمكن من خلال هذا الاستنتاج بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة والعمل على تحسين تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار في الخطط الوظيفية، هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية و الارتقاء بجودة العمل الإداري وتوفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والتربصات واشتراط مبدأ المساواة والتناصف عند الإعداد لقائمات المترشحين للتكوين أو التربص أو القيام بختلف مهمات التدريب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

السعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا يظل دائما مشروط بتوفر عنصر الكفاءة الذي يمثل الفيصل الأول في التسميات.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-3
المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

بطاقة مؤشر الأداء 9-3-1 :نسبة انجاز الميزانية

رمز المؤشر: 9-3-1

1- الخاصيات العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :متابعة دورية طوال السنة لنسبة انجاز ميزانية المهمة و خاصة ميزانية التدخل و الإستثمار

بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : (الاعتمادات المنجزة/الاعتمادات المرصودة لمختلف أقسام الميزانية)*100 مع المتابعة الدورية لتطور النسب

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "أدب"

تاريخ توفر المؤشر:دوري وآخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % : العمل على تقليص الفوارق بين التقدير و الإنجاز لاضفاء المصداقية و الواقعية اللازمتين على الميزانية و المشروع السنوي للقدرة على الأداء و الأهداف المبرمجة كذلك تقليص الفوارق في نسب الإنجاز بين فترات السنة المالية

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 1.3.9 نسبة انجاز الميزانية					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	95	92.5	92.5	93	94

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2022 وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و

مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز ، يشار في المقابل إلى عدم تسجيل إنجازات على مستوى نفقات استثمار برنامج القيادة و المساندة بسبب طلبات عروض غير مثمرة و تسجيل إنجازات متوسطة على مستوى تدخل و استثمار برنامج الطاقة بسبب انجاز نسب متوسطة لصندوق الانتقال الطاقي و تواصل تعطل انجاز دراسة خاصة ببرنامج الطاقة.

ومن المتوقع سنة 2023 و السنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2023 أو بداية سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجراء التوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية حيث من المنتظر تجاوز هذا الاشكال عبر تنظيمه من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 للوقوف أمام جميع عراقيل التنفيذ وإيجاد حلول عملية.

- تحقيق التوازن في نسب انجاز الميزانية خاصة ميزانية الاستثمار و التدخل المتعلق بمشاريع المؤسسات العمومية تحت الإشراف يصطدم بواقع طول الإجراءات الإدارية خاصة في ميدان الشراءات العمومية سواء بالنسبة للوزارة أو المؤسسات إضافة إلى المصادقة على القوائم المالية للمؤسسات في شهر مارس للسنة الموالية للسنة المالية المعنية.

بطاقة مؤشر الأداء 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة

رمز المؤشر: 9-3-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :تطور حجم برنامج القيادة و المساندة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (كتلة الأجور ونفقات تسيير ونفقات استثمار برنامج القيادة والمساندة / أجور وتسيير استثمار المهمة) *100 (النفقات على مستوى الوزارة)

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب" وميزانية الوزارة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 %: تطوير قدرة برنامج القيادة والمساندة على التأثير من خلال دعمه نوعيا وليس كميا بالموارد البشرية والتقليص التدريجي من حجمه وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.3.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
%	59.86	42.45	40	40	40

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2022 حيث يتجه العمل سنة 2023 والسنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم

برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

القيام باجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

بطاقة تقديم المؤشر9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان

رمز المؤشر: 9-3-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر : متابعة تطور الكلفة في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير/عدد الأعوان

وحدة المؤشر : كلفة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب"+الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : كلفة معقولة تتناسب وحجم الوزارة ويتم متابعة تطورها في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 3.3.9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
الف دينار	10.77	11.59	14.65	13	13

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يـــلاحـــظ عامة استقرار نسبي في كلفة التسيير للعون سواء تعلق الأمر بانجازات 2022 أو تقديرات 2023 يفسر بالاستقرار في وضعية الوزارة سنتي 2022-2023 نتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري

وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف من الاعتمادات لا يتجاوز نسبة تطور بـــ 3 %.

هذا ويتوقع ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2024 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار السنوات الماضية من تقسيم ودمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

أما ابتداء من سنة 2025 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2024، كما سيتم النظر مستقبلا في مسألة الكراء و مبلغه و نسبة تطوره و جدواه و مدى انعكاسه على كلفة التسيير /عدد الأعوان وهي مسألة تحتاج للنظر على المدى المتوسط.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

الاعتمادات المرصودة لتغطية حاجيات التسيير لا تمكن من تحقيق الحاجيات الأساسية لحسن تسيير مختلف مصالح الوزارة ويقع اللجوء في آخر كل سنة إلى اعتمادات تكميلية رغم تحديات الوزارة لترشيد النفقات ، كما ان عدد الأعوان من سنة إلى أخرى غير مستقر وبالتالي متابعة المؤشر قد لا يعكس الكلفة الحقيقية للعون.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الطاقة

بطـاقة عدد1: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **مرجع الإحداث :**مرسوم بتاريخ 3أفريل1962
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

جوان 2017

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **الأهداف الإستراتيجية:** تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية
3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

- **تلبية الطلب على الكهرباء :**

- الدورة المزدوجة برادس(محطة ج) : **ديسمبر** 2021 (إول ربط للتربينة البخارية بالشبكة الوطنية للكهرباء)

- الدورة المزدوجة بالصخيرة :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة

- محطات فولطا ضوئية 300ميغاواط :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويلالشروع من طرف الشركة

- محطة هوائية بطباقة : توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة

- إنجاز المخطط الثاني عشر لنقل الكهرباء :2016-2023.

- إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء :2020-2024.

- ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات ومحطة تحلية مياه البحر بصفاقس بشبكة نقل الكهرباء 2020-2024:

- تقوية الشبكة شمال –جنوب :2021-2024

إنجاز خط بوشمة –ربانة :2021-2024

- إنجازمحطة قبلي 2 :2021-2024

- ربط حوالي107340منخرط جديد بالشبكة سنويّا.

- **تلبية الطلب على الغاز :**

- إنجاز أنبوب الغاز تونس- باجة - الدهماني: 2018 -2023.

- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين :2018-2023.

- انجاز أنبوب الغاز مروج -مساكن :2020- 2024

- انجاز أنبوب الغاز تونس – بنزرت (القسط الثاني) :2020- 2022

- تزويد المعتمديات بالغاز الطبيعي بسيدىبوزيد،لسود ، جلمة ، سبيطلة و حاجب العيون: 2018-2023,جهة الشمال الغربى، معتمديات بنزرت: 2018-2022,منطقة تطاوين : أكتوبر 2022, مناطق بلدية بولاية بنزرت (أنبوب الغاز مبطوح – جرزونة) مارس 2022,مناطق بلدية بولاية بنزرت (أنبوبالغاز مبطوح- خروبة) ديسمبر2023

- ربط حوالي32789منخرط جديد بشبكة الغاز سنويّا.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2023-2025):

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطـاقة عدد2 :الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي**: تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوّر وتنسيق البرامج وذلك في مجالي ترشيد استهلاك الطاقة والطّاقات المتجدّدة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدثت الوكالة بموجب القانون عدد72لسنة2004المؤرّخ في2أوت2004والمتعلّق بالتّحكّم في الطّاقة وعوّضت وكالة التّحكّم في الطاقة المحدثة بمقتضى المرسوم عدد8لسنة1985المؤرّخ في14سبتمبر1985
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

سنة2006

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

الإنتقال إلى منوالٍ طاقي جديد يرتكز بالأساس على تنويع مصادر الطاقة والإستغلال الأمثل للمصادر المتجددة وإمكانات الإقتصاد في الطاقة المتاحة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- ✓ بلوغ مساهمة الطاقات المتجددة من إجمالي انتاج الكهرباء نسبة 35 % في أفق سنة 2030.
- ✓ تخفيض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30 % بحلول سنة 2030 مقارنة بمستويات سنة 2010.
- ✓ خفض كثافة الكربون بنسبة 41 % بحلول سنة 2030 مقارنة بمستويات سنة 2010.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

يتم تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة في تونس عبر آليات مندمجة ومتكاملة تتلخص في ما يلي:

أ- البرامج المؤسساتية :

- التدقيق الطاقي الإجباري والدوري في قطاعات الصناعة والنقل والبناءات
- التقنين الحراري للبناءات المعدة للمكاتب والمعدة للسكن الجماعي.
- برنامج التصنيف الطاقي للأجهزة الكهرومنزلية
- برنامج التقنين الحراري للبناءات

ب- البرامج الخصوصية

- النهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة
- برنامج "تطبيق آلية تعديل الكربون الحدودية -MACF "
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي السكن والمهن الصغرى من خلال برنامج بروسول - PROSOL
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي الخدمات والصناعة - بروسول - PROSOL
- انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة
- النهوض بالعزل الحراري للأسطح من خلال برنامج PROMOISOL

- تجهيز المؤسسات العمومية بمحطات شمسية فولطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء وانجاز عمليات للنجاعة الطاقية مما يمكّن هذه المؤسسات من خفض الطلب على الطاقة وترشيد النفقات من خلل برنامج TEEP–
- مشروع شبكة المدارس المتوسطية للطاقة الذكية (ESMES)
- مشروع تطوير سوق الإنارة التونسي إلى تقنيات ذات كفاءة طاقية عالية
- برنامج التبريد الأخضر التونسي
- برنامج النجاعة الطاقية في المباني
- برنامج النهوض بالسياقة الاقتصادية والصيانة الوقائية

ج–البرامج الوطنية

- برنامج النهوض بالمباني الشمسية – بروسول إلاك الاجتماعي والذي يهدف الى تقليص دعم الدولة لفاتورة الكهرباء مع ضمان ولوج كافة الفئات الإجتماعية التي تستهلك أقلّ من 1200 كيلواط ساعة في السّنة والذي يبلغ عددهم 1.12 مليون عائلة والتي تنتفع بدعم الدولة للطاقة الكهربائية بقرابة 80% من كلفة الكهرباء.
- برنامج بروسول الاك الاقتصادي والذي يشمل الأسر التي تستهلك بين 1200 و1800ك.و.س في السنة (100 و 150 ك.و.س/شهر). والمقدر عددهم بحوالي 750 ألف عائلة.

- برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي – ACTE والذي يهدف الى تفعيل دور البلديّات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة ومساعدتها على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محلية للانتقال الطاقي
- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر
- البرنامج الثلاثي للتوعية والتحسيس والاتصال في مجال التحكم في الطاقة
- المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر
- البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة – –PROMOLED

د– البرامج الاستراتيجية:

- برنامج تنمية استعمال السيارات الكهربائية :يهدف هذا البرنامج إلى تقليل استهلاك الطاقة في قطاع النقل والتقليص من تبعاته للمنتجات البترولية والحدّ من تأثيراته على البيئة

برنامج النهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق District Energy والذي يهدف الى تطوير والنهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق إلى الرفع من النجاعة الطاقية لمنظومة تبريد وتسخين المباني والتخفيض من الطلب على القدرة الكهربائية في أوقات الذروة إضافة إلى الضغط على كلفة الاستثمار والصيانة لأجهزة التبريد والتسخين

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2025):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	5739	8496	10183	10437	10697
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	4763	7236	7112	8627	8842
- منحة بعنوان التسيير	1276(*)	1260(**)	1292	1810	1855
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:نفقات التدخلات (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	24458	54860	113590	117273	108393
المنح والمساعدات المالية التي يمنحها صندوق الانتقال الطاقي	23876	42000	52000	104735	108235
المجموع					

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

(*) منها موارد ذاتية بقيمة 300 ألف دينار بعنوان سنة 2022

(**) تهم هذه الإعتمادات المنحة المسندة لتمويل نفقات التسيير بالإضافة إلى 315 ألف دينار من مواردها الذاتية

(***)بلغت الميزانية الممنوحة لفائدة برامج الاستثمار لسنة 2022 ، 360 ألف دينار مع احتساب 410 ألف دينار كموارد متوفرة لدى الوكالة

(****)تهم هذه الإعتمادات المنحة المسندة لتمويل برامج الاستثمار بالإضافة إلى 740 ألف دينار من الموارد المتوفرة

بطـاقة عدد 3 :الشركة التونسية لتكرير النفط

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** طبقا للأمر عدد 467 بتاريخ 11 ماي 1977و المتعلّق بالتنظيم الإداري و المالي للشركة التونسية لصناعات التكرير فإن مهمة الشركة تتمثل خصوصا في:

- تكرير النفط الخام و إنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية.
- بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية و تصدير المنتجات الغير قابلة للتسويق محليا.
- القيام بكل العمليات المتعلقة بالجوانب الصناعية، التجارية، المالية، العقارية أو غير العقارية و التي ترتبط و لو بصفة غير مباشرة بالموضوع الأصلي للشركة.

كما وقع تكليف الشركة التونسية لصناعات التكرير منذ 30 جوان 1999 بمهمة توريد و تسويق المواد البترولية الموجهة لتغطية الفارق بين حاجيات السوق الداخلية و إنتاج الشركة من نشاط التكرير.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ في 26جويلية1960.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):** إمضاء عقد تحسين الأداء للشركة للفترة 2016-2020 بين الدولة

التونسيّة ممثّلة في وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتجدّدة و الشركة التونسيّة لصناعات التكرير بتاريخ 2 جوان 2017.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1-1 **الإستراتيجية**

1-2 تأمين تزويد السوق التونسية بالمواد البترولية.

1-2-إنجاز برنامج استثمار لصيانة و تأهيل وسائل الإنتاج قصد تحسين المردودية, كما سيشمل هذا البرنامج تدعيم طاقة الخزن و تأمين السلامة و المحيط البيئي و تحسين مواصفات بعض المواد البترولية (على غرار البنزين و الغازوال) حتى تتطابق مع المواصفات العالمية و ذلك بالحدّ من نسبة الكبريت و البنزان.

1-3-تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد: صيانة طاقات الخزن، تطوير شبكة النقل و تنويع المصادر.

1-4-تجهيز و تأهيل الميناء البترولي ببنزرت حتّى يتمكّن من ضمان إرساء بواخر النفط و المواد البترولية كبيرة الحجم قبالة الشاطئ.

1-5-ملائمة طاقة الخزن للمواد البترولية مع مستوى الإستهلاك و متطلبات المخزون الإحتياطي.

1-6-إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل وفقا لمعايير العالمية للسلامة.

7-1-تأهيل طاقة التخزين و التفريغ بالموانئ البترولية على كامل تراب الجمهورية و تحسين مردوديتها للمساهمة في الحدّ من كلفة التزويد.

4. الأهداف الإستراتيجية: تتجسّم مساهمة الشركة التونسية لصناعات التكرير بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني لقطاع الطاقة لتشمل التوجهات التالية:

2-1-الترفيع في طاقة تكرير المصفاة وتحسين اداءها عبر تعزيز وتعصير وحدات الإنتاج إلى مستوى يمكّن من تأمين الحد الأدنى من حاجيات البلاد من المواد البترولية،

2-2-تدعيم طاقة الخزن بالمصفاة.

2-3-ضمان جودة المواد البترولية المنتجة بالمصفاة قصد مطابقتها للمواصفات.

2-4-تأمين تزويد السوق التونسية قصد تلبية حاجياتها من المواد البترولية.

2-5-توفير شروط السلامة و المحافظة على البيئة.

2-6-إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل بالمصفاة وفقا للمعايير العالمية للسلامة.

كما ستساهم الشركة بصفة غير مباشرة في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تجهيز ميناء بنزرت بعوامة لتمكين إرساء بواخر النفط كبيرة الحجم.

- ✓ تأهيل الموانئ و تحسين مرد وديتها للمساهمة في الحد من كلفة التزويد.
- ✓ تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد على النطاق الوطني.
- ✓ التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد البترولية بالأسواق الأسعار العالمية و كذلك تقلّبات سعر الصرف.

5. تدخلات الفاعل العمومي:

1.3 أهمّ المشاريع التي تمّ إنجازها

- ضمان استمراريّة تشغيل وحدات الإنتاج عبر استبدال عمود وحدة التقطير الجوي الحالي.تمّ انجاز المشروع و دخل حيز الاستغلال سنة 2019.
- بناء خزانات لمادة غاز البترول المسال طبقا لمواصفات السلامة (sous–talus)) و ذلك بطاقة تناهز الستة آلاف متر مكعّب. تمّ انجاز المشروع و دخل حيز الاستغلال سنة 2021.

2.3 مشاريع في طور الإنجاز

- تأهيل وحدة الإنتاج الحاليّة (التقطير الجوي Topping) لتشمل الرفع في طاقة الإنتاج، تحسين المردوديّة، تحسين الأداء الطاقي، مطابقة مواصفات الجودة والمواصفات البيئيّة

وتحسين طريقة سير وحدات الإنتاج عبر التحكّم الآلي عن بعد في قيادتها (مرحلة ثانية في طور الإنجاز علما أنّ المشروع يتجزؤ على ثلاث مراحل)

- تدعيم طاقة التخزين بالمصفاة عبر إنشاء خزانات جديدة وتجسيم برنامج صيانة دوري للخزانات الحاليّة.
- إنشاء وحدة معالجة معالجة الزيوت بالمصفاة في نطاق تطهير بحيرة بنزرت مموّل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (انطلقت الاشغال سنة 2022)
- إنشاء وحدة معالجة غاز البترول المسال بالمصفاة في نطاق تطهير بحيرة بنزرت (تمّ اعلان طلب عروض في الغرض)

3.3 مشاريع مبرمجة للانجاز

- مشروع تعصير وحدة التهذيب الحفزي باستبدال المعدّات القديمة التي لم تعد تستجيب لمتطلّبات الانتاج والسلامة الضروريّة للاستغلال مع تحسين الأداء للرّفع من القدرة الإنتاجيّة.
- انشاء وحدة جديدة لإزالة الكبريت من الغازوال المنتج بالمصفاة لإنتاج مواد الوقود بمواصفات أوروبية.
- انشاء وحدة الأزمرة الجديدة لإنتاج مواد الوقود بمواصفات أوروبية.

- توفير المرافق الضرورية لتلبية أهداف المشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها
- مواصلة مشاريع صيانة وتأهيل وتوسعة مستودع خزن المواد البترولية

1. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	8421	9774	11507	-	-
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	11	7236	272 474	804 040	*
المجموع	**8434**	**17010**	**283981**	**804 040**	*

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الصناعة

عدد 1: المجلس الوطني للاعتماد

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: اعتماد هياكل تقييم المطابقة

2- مرجع الإحداث: -قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر2005

- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أفريل 2019

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: -

II- الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة:

- تعزيز قدرات المجلس الوطني للاعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالي للنشاط
- توسيع نشاط المجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقًا للمعايير الدولية التالية:
  - ISO/IEC 17065
  - ISO/IEC 17024
  - ISO/IEC 17043
  - ISO/IEC 17034
- الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
- إشعاع المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- تحقيق الاستقلالية المالية

2. الأهداف الاستراتيجية: تطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطني للاعتماد وتحسينها
- القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
- توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية
- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم إثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية ISO 15189

- الحفاظ على قيم المجلس الوطني للاعتماد من استقلالية ونزاهة وحفاظ على السرية والشفافية
- توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة
- تعزيز جاذبية المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- ترشيد نفقات المجلس الوطني للاعتماد وزيادة دخله

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026) :

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	373	750	780	780	780
منها: - منحة بعنوان التأجير	373	750	780	780	780
- منحة بعنوان التسيير	0	0	0	0	0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	300	600	600	600
المجموع	373	1050	1380	1380	1380

بطاقة عدد 2: المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي:
تبعا لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالمهام الآتية:
- البحوث والدراسات والتحاليل والتجارب الكيميائية والفيزيائية والكهربائية والإلكترونية والعديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة ومراقبة الجودة وتطبيق القوانين ذات الصلة،
- مراقبة الجودة بصفة عامة ومطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.
- مقاومة الغش في تجارة البضائع والمواد الفلاحية والصناعية.
- اختبار المواد والمنتوجات بطلب من المحاكم والقطاع العمومي والخواص.
- المراقبة والتجارب بالطرق الهدامة والغير الهدامة للتجهيزات والمواد المختلفة.
- تعيير التجهيزات المختلفة والخزانات ومراقبة العدادات وكل العمليات المتعلقة بالمترولوجيا الصناعية والقانونية.
- القيام بالمراقبة الرسمية في إطار قرار السيد وزير الصناعة والطاقة المؤرخ في 22 فيفري 2000.
- صهر ومحص الذهب بالإضافة إلى اختبار المعادن الثمينة.

2) مرجع الإحداث: تم احداثها بمقتضي القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988
قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالصنف (ب).
3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: تطوير منظومة البنية التحية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.
2) الأهداف الاستراتيجية: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.
3) تدخلات الفاعل العمومي:

- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
- تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة.
- تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

III- الميزانيّة على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026) :

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	700	1900	9138	4900
المجموع	**0**	**700**	**1900**	**9138**	**4900**

بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

II. الاستراتيجية والأهداف

1-الاستراتيجية العامة: توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية

1- الأهداف الاستراتيجية:

- الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل
- تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم امتيازات مالية.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

3-تدخلات الفاعل العمومي:

- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
- الترويج للقطاعات الصناعية.

III.الميزانيّة على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**13093**	**14248**	**14520**	**19125**	**20070**
منها: - منحة بعنوان التأجير	12201	13098	13290	16400	17220
- منحة بعنوان التسيير	892	1150	1230	2725	2850
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	2908 18000	4600 25000	5205 25000	5300 25000	5400 20000
المجموع	**34001**	**29600**	**44725**	**49425**	**45470**

بطاقة عدد 4: الوكالة العقارية الصناعية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهّزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 والقانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 والقانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.

3-آخر عقد برنامج: 2010-2011

II. الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة: تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس

2. الأهداف الاستراتيجية: مساهمة مباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
- توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة،
- تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	5000	5000	24010	26411
المجموع	**0**	**5000**	**5000**	**24010**	**26411**

بطاقة عدد 5: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II. الاستراتيجية والأهداف

1-الإستراتجيّة العامة:

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة وناجعة اقتصاديا.

2-الأهداف الاستراتيجية:

- تشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،
- تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- المساهمة في القيام بالبحوث التطبيقية ونشرها لفائدة المهنيين،
- تشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،

3-تدخلات الفاعل العمومي:

- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

– تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**1479**	**1986**	**1905**	**2175**	**2240**
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	1273	1556	1465	1700	1740
- منحة بعنوان التسيير	206	430	440	475	500
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز:	0	100	300	350	400
المجموع	**1479**	**2086**	**2205**	**2525**	**2640**

بطاقة عدد 6: المراكز الفنية القطاعية

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات القطاعات الصناعة حسب النشاط
2) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: (2007-2009)

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
2) الأهداف الاستراتيجية: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعة
3) تدخلات المراكز: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية:
   - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها.
   - تطوير قدراتها التنافسية.
   - مساندتها لتطوير صادراتها.

III- الميزانية على المدى المتوسط

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**12213**	**14400**	**14440**	**20873**	**22729**
منها: - منحة بعنوان التأجير	12213	14400	14440	20873	22729
- منحة بعنوان التسيير	0	0	0	0	0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	1839	8355	10644	10143	10303
المجموع	**14052**	**22755**	**25084**	**31016**	**33032**

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج المناجم

بطاقة عدد1 : الديوان الوطني للمناجم

I– التعريف :

1. النشاط الرئيسي : التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.

2. مرجع الإحداث : المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

II– الاستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة:

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مباشرة

3.**أهمّ الأولويات والأهداف:**أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:

- تمكين البلاد من بنية جيولوجيّة أساسيّة وضروريّة لتوفير المعلومة التّي تهمّ سطح الأرض وخباياها ووضعها على ذمّة المتدخّلين في ميدان علوم الارض،
- جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التّراب التّونسي من موادّ معدنيّة وشبه معدنيّة وموادّ إنشائيّة وأحجار صناعيّة وغيرها،
- تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال الموادّ الانشائيّة والأحجار الصّناعيّة بالتّعاون مع دواوين التّنمية ووكالة النّهوض بالصّناعة وغيرهم،
- تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

III– الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2024

بيان النفقات	التقديرات (أ.د)
1- نفقات التأجير	5070
2- نفقات التسيير العامة	995
3- نفقات الاستثمار	1475
4- موارد ذاتية	200
المجموع	**8186**

بطاقة عدد2 : شركة فسفاط قفصة

I – التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته
2. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة** : سنة 2010

II – الاستراتيجية والاهداف :

1.الإستراتيجية العامة :

لا ينبغي أن يقتصر مشروع ميزانية سنة 2023 على مجرد توفير الموارد المالية و إنما هي فرصة للوقوف على التوجهات العامة للشركة ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة مسبقا والمتمثلة أساسا في :

- مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة والمحيط ،
- استرجاع نسق الإنتاج و الترفيع فيه قدر الإمكان .
- التسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى .
- ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية والمتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
- العمل على تحسين آليات العمل والمتابعة ومراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .
- ترشيد استهلاك وتعبئة الموارد المائية بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة والمتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط .

- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية من خلال العمل على تحسين المؤشرات الداخلية مع المحافظة على المستويات المرجعية

2.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال :تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي".

3.أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال الترفيع في طاقة الانتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي"وذلك من خلال:

- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات

❖ التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات

❖ إعادة تأهيل النقل الحديدي

❖ ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4.الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2024 بصدد الإعداد.

بطاقة عدد3 : المجمع الكيميائي التونسي

I – التعريف

1. النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية

2. مرجع الإحداث : قانون عدد 72-22 المؤرّخ في 10 مارس1972

II – الاستراتيجية والاهداف :

1. الإستراتيجية العامة : إسترجاع مكانةالمجمّع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرّفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيمكن من الرّفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة

3 . أهمّ الأولويات والأهداف :

- تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،
- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقابس...
- وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالميّة.
- تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4. الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2024 بصدد الإعداد.

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

التعهدات

1/ الإطار العام

تعد قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم من القطاعات الاستراتيجية لدورها الأساسي والهام في تنمية الدورة الاقتصادية وخلق الثروة وإحداث مواطن الشغل، وفي هذا الإطار تعمل المهمة على دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

ولتحقيق هذه الغاية تعمل المهمة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمها الهدف السابع المتعلق بضمان الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية والهدف 9 الصناعة، التجديد والبنية التحتية الذي يرنو إلى توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما تحرص المهمة على احترام جميع التعهدات الدولية وخاصة التي تقوم على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين (خاصة أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) وكذلك التزاماتها الوطنية والمتمثلة خاصة في الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية وذلك بالعمل على تجسيد الأثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية قطاعية وإعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي إلى جانب السعي إلى تنزيل بقية آثار الخطة وخاصة:

الأثر الثاني: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

بالعمل على الرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية بين الجنسين لتحقيق أهداف السياسات العمومية التي تشرف عليها المهمة.

الأثر الثالث: ضمان التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

وذلك بضمان التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة باعتبار الدور الهام الذي يلعبه القطاع الصناعي في دفع الاستثمار وخلق مواطن الشغل حيث تسعى المهمة إلى المساهمة في وضع تشريعات وتطوير إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ المرأة لبعث المشاريع والتشجيع على المبادرة الخاصة لضمان المساواة بين الجنسين وتغيير الصورة النمطية للمرأة.

الأثر السادس: صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيّرات المناخية.

من خلال توخي مقاربة شاملة ومستدامة للحد من آثار التغييرات المناخية وتعزيز دور النساء التي تعتبر من الفئات الأكثر هشاشة أمام ظاهرة التغييرات المناخية وذلك عبر الانتقال من النظام الطاقي الحالي القائم على الوقود الأحفوري إلى نظام جديد قائم على الحياد الكربوني لمجابهة التغييرات المناخية

وتبعا لانخراط المهمة في تطبيق التعهدات الدولية والوطنية المتمثلة في الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والآثار المتفرعة عنها فإنه يتجه النظر إلى التركيز في السنة المقبلة إلى متابعة الآثار الثاني والثالث والسادس.

وفي هذا الإطار فإن خطة عمل المهمة للفترة القادمة سترتكز أساسا على معالجة الإشكاليات التالية:

- تمثيلية غير منصفة للمرأة في القطاعات التي تشرف عليها المهمة والتي تكتسي صبغة تقنية وانحسار وجودها في المناصب ذات الصبغة التنفيذية مما يستوجب العمل على دعم وجودها في مواقع صنع القرار،
- ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في علاقة بمختلف القطاعات التي تشرف عليها المهمة مما يحول دون تحقيق المساواة وضمان تكافئ الفرص بين الجنسين وهوما ينعكس على مساهمتها الفاعلة في دفع الاستثمار،
- عدم الوعي بالدور الهام الذي تلعبه المرأة في التقليص من التغيرات المناخية والعمل بصفة تشاركية لبلوغ نظام جديد قائم على الحياد الكربوني والتنمية المستدامة.

بالنسبة لإشكالية التمثيلية الغير منصفة للمرأة وعدم مشاركتها في مواقع صنع القرار في القطاعات التي تشرف عليها المهمة فإنه من الأسباب الرئيسية لهذه الإشكالية هو هيمنة العنصر الرجالي على مختلف القطاعات (الطاقة والمناجم والصناعة) منذ البداية وبالتالي استحواذهم على الخبرات الأساسية وتداولها فيما بينهم مع اعتبار هذه القطاعات تقنية وممارستها لا تتلاءم مع البنية الجسدية للمرأة (مثلا قطاع المناجم).

وبالتالي فإنه رغم اكتساب المرأة للخبرات التعليمية ودخولها تدريجيا في مختلف هذه القطاعات إلا انها لم تبلغ لتحقيق المساواة في تقلد مناصب صنع القرار وهو ما يستوجب دعم تمثيلية المرأة في المناصب الفنية وكذلك في مواقع صنع القرار والرفع من الوعي الجماعي بالتمثيلية المنصفة للمرأة لتحقيق التنمية الشاملة.

أما بالنسبة لضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاعات التي تشرف عليها المهمة فتعود أهم الأسباب إلى غياب نصوص قانونية تضمن المساواة في النفاذ والتحكم في الموارد الاقتصادية مما ينعكس على المناخ الاستثماري في مختلف القطاعات لغياب الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ المرأة للمبادرة الخاصة وبعث المشاريع وانعدام الوعي لدى المرأة بدورها الهام لاستغلال خبراتها التعليمية في مجال المبادرة الخاصة وتغيير الصورة النمطية للمرأة ، وفي هذا المجال تلعب مهمة الصناعة والمناجم والطاقة دورا هاما نظرا للانعكاس الإيجابي للسياسات الضامنة للتمكين الاقتصادي للمرأة من تحسين للقطاعات التي تشرف عليها المهمة من خلال المساهمة المباشرة في الحملات التحسيسية لدفع المبادرة الخاصة النسائية في القطاعات التي تشرف عليها المهمة.

وأخيرا يعد عدم الوعي بضرورة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لإبراز دور المرأة في المساهمة في التقليص من التغيرات المناخية وبلوغ نظام جديد قائم على الحياد الكربوني والتنمية المستدامة من الإشكاليات الأساسية لتنزيل الأثر الخاص بصمود المرأة أمام التغيرات المناخية وغياب الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يعزز دورها في مجابهة التغيرات المناخية مع عدم اعتماد احصائيات تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

برنامج الطاقة		
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية النساء في قطاع الطاقة وزيادة مشاركتهن في مواقع صنع القرار	- امتلاك الخبرات الضرورية من قبل الذّكور لشغل مواقع صنع القرار خاصّة في مجال الطاقة الأحفورية حيث هيمن على القطاع الطابع الذكوري بشكل كبير. ذلك أنّ الرجال سيطروا عليه منذ الاكتشافات الأولى للبترول في بدايات القرن العشرين حتى بعد انضمام النساء إلى هذا القطاع في وقت لاحق لم تتمكن المرأة من التموضع بشكل كاف بسبب الأسبقية التاريخية للرجال في هذا المجال خاصة بسبب غياب السياسات التي يمكن أن تساعد على تصحيح الاختلال الحالي - مثل أوقات العمل المرنة، والإجازة الأبوية، وخطط العودة إلى العمل، والتوظيف، والترقية بدون تحيز، وفرض مجالس، ولجان المتوازنة بين الجنسين -غالبية النساء يشغلن ما يسمى بوظائف الدعم كالموارد البشرية ومراجعة الحسابات والمبيعات وما إلى ذلك وهن أقل حضورا بكثير في المناصب الفنية كالنقل والتوزيع وإنتاج الطاقة	- محدودية الوعي بديناميكيات النوع الاجتماعي في القطاع على غرار العديد من القطاعات الأخرى - عدم جاذبية القطاع للنساء - عزوف النساء على الولوج والعمل بالقطاع - عدم وعي صانعي القرار بالقطاع بضرورة وأولوية إدراج سياسات تساعد على تصحيح الاختلال الحالي -عدم دراية بكيفية إدراج الإجراءات التحفيزية كملائمة توقيت العمل وتأمين النساء أثناء الخروج للمهمات - اعتماد السلطة التقديرية عند التسمية في الخطط الوظيفية العليا واستبعاد المرأة بشكل او باخر من المناصب الفنية القيادية - ضعف دعم قدرات النساء لكي تتمكّن من العمل بالقطاع وبالمناصب القيادية

الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون		
الهدف العملياتي 1: تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في قطاعات الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية	- كفاءات نسائيّة غير كافية للولوج الفعلي في الحياة المهنية وفي مواقع صنع القرار في قطاعات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية على الرغم من العدد الإجمالي المرتفع للخريجات في قطاع الطاقة ولا سيما الطاقات المتجددة - انعدام الآليات الخصوصية لتشجيع إدماج المرأة في قطاع الطاقات المتجددة ومحدودية جاذبية قطاعات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية للمرأة	- عزوف النساء على الخوض في تجارب مهنية - عدم مطابقة المهارات لمتطلبات سوق الشغل - عدم امتلاك النساء لمهارات مهنية تمكّنها من الولوج إلي القطاع بطريقة أيسر والاكتفاء بمهارات أكاديمية فقط - عدم وعي صانعي القرار بالقطاع بضرورة وأولوية تشجيع الكفاءات النسوية في القطاع -عدم دراية بكيفية إدراج الإجراءات التحفيزية كملائمة توقيت العمل وتأمين النساء أثناء الخروج للمهمات -اعتماد السلطة التقديرية عند التسمية في الخطط الوظيفية العليا.
برنامج القيادة والمساندة		
الهدف الاستراتيجي عدد 2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات		
الهدف العملياتي 1: تعزيز تعيين النساء في خطة مدير فما فوق داخل المهمة والرفع من التعيين في مجالس الإدارة	- غياب معايير موضوعية للتكليف بالخطط الوظيفية والخطط الوظيفية العليا والتعيين في مجالس الإدارة - عزوف النساء على تقلد مناصب عليا	- نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي (ق 112 والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط الوظيفية) وصعوبة ادراج النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتكليف بالخطط الوظيفية -انعدام الوعي والانخراط الجزئي لأصحاب القرار في تكريس التناصف عند التسميات والتعيينات - عدم ملائمة التوقيت الإداري مع التوقيت الاجتماعي - عدم وعي النساء بأهمية ولوج المرأة إلى مواقع صنع القرار

الهدف العملياتي 2: دعم المساواة وتكافئ الفرص في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	- امتناع المرأة من تقديم مطالب خصوصا في التربصات والماجستارات طويلة الأمد - غياب معايير موضوعية للإختيار في حال تساوي الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة	- الالتزامات الشخصية أو المهنية للنساء - عدم إدراج شروط مشجعة لترشح النساء - عدم شفافية الإعلان عن المهمات والتربصات بالخارج

خطة العمل الخاصة بالأثر 2:

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الطاقة	**ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**	**تعزيز تمثيلية النساء في قطاع الطاقة وزيادة مشاركتهن في مواقع صنع القرار**	نسبة النساء اللاتي تشغلن خطط وظيفية وتشرفن على هياكل في مجال الطاقة	مؤشر نتائج	عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية وتشرفن على هياكل في مجال الطاقة/ العدد الجملي للإطارات التي تعمل في مجال الطاقة			
	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في قطاعات الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية**	نسبة النساء التي تشغل خطط وظيفية وتشرفن على هياكل في مجال الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية	مؤشر نتائج	عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية وتشرفن على هياكل في مجال الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية/ العدد الجملي للإطارات التي تعمل في مجال الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية			

القيادة والمساندة	ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات	تعزيز تعيين النساء في خطة مدير فما فوق داخل المهمة والرفع من التعيين في مجالس الإدارة	نسبة النساء على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطة مدير فما فوق	نجاعة	العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطة مدير فما فوق / العدد الجملي للخطط المشغولة)	% 50	% 50	% 50
			نسبة الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة	نجاعة	عدد الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة/ العدد الجملي للإطارات الممثلة بمجالس الادارة	% 45	% 50	% 50
	دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات و التربصات بالخارج	دعم المساواة وتكافئ الفرص في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	نجاعة	عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج)	% 48	% 50	% 50

▪ الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				إسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الطاقة	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	ضمان تمثيلية منصفة للنساء في قطاع الطاقة و الرفع من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار	- السهر على تطوير المهارات الفنية للمرأة - السهر على تطوير مهارات الإطارات النسائية مجال القيادة وحسن توظيف الذكاء العاطفي	- نسبة الدورات التكوينية الفنية المراعية للنوع الاجتماعي - عدد الدورات التكوينية في مجال	نجاعة نجاعة	-عدد الدورات الكوينية الفنية الموجهة للمرأة/العدد الجملي للدورات							

			الذي يميز المرأة من أجل تحسين تموقعها القيادي - تنظيم حملات توعوية لفائدة خاصة صناع القرار في القطاع للرفع من الوعي الجماعي - إعداد خطة عمل للمساواة بين الجنسين داخل القطاع تغطي أفق 2030 - برمجة انجاز تشخيص داخلي لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي خلال السنتين المقبلتين -العمل على تنظيم دورات تكوينية لمختلف مسؤولي الموارد البشرية بمختلف الإدارات والمؤسسات الفاعلة في قطاع الانتقال الطاقي في مجال إدراج النوع الاجتماعي بالقطاع	القيادة الموجهة للمرأة في قطاع الطاقة - نسبة الدورات التكوينية للمديرين العامين والمديرين للتحسيس بادماج مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع	نجاعة	-عدد الدورات التكوينية في مجال القيادة لفائدة المرأة في قطاع الطاقة عدد الدورات التكوينية للمديرين العامين والمديرين ومسؤولي الموارد البشرية في مجال الرفع من الوعي بتمثيلية منصفة للنساء في القطاع/ مجموع الدورات التكوينية					
	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في قطاعات الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية**	**-** العمل على مشاركة النساء في الدورات التكوينية الفنية -العمل على مشاركة النساء في الدورات التكوينية في مجال القيادة وحسن توظيف الذكاء العاطفي الذي يميز المرأة من أجل تحسين تموقعها القيادي - تكوين شبكة النساء الخبيرات في الهيدروجين الأخضر	- نسبة الدورات التكوينية الفنية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال الطاقات المتجددة - عدد الدورات التكوينية في مجال القيادة الموجهة للمرأة في قطاع الطاقات المتجددة -عدد الدورات التكوينية لعضوات الشبكة للرفع من المهارات الفنية في المجال	نجاعة نجاعة نجاعة	-عدد الدورات الكوينية الفنية الموجهة للمرأة/العدد الجملي للدورات في مجال الطاقات المتجددة -عدد الدورات التكوينية في مجال القيادة لفائدة المرأة في قطاع الطاقات المتجددة -عدد الدورات التكوينية في مجال الهيدروجين الأخضر لعضوات الشبكة					

القيادة والمساندة	ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات	**تعزيز تعيين النساء في خطة مدير فما فوق داخل المهمة والرفع من التعيين في مجالس الإدارة**	ادخال آلية لتناصف مراعي للنوع الاجتماعي في الترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة على بقية الخطط	عدد النساء المترشحات للخطط الوظيفية العليا (مدير فما فوق) بالإدارات المركزية	نجاعة	العدد الجملي للنساء المترشحات للخطط الوظيفية العليا / العدد الجملي للخطط المشغولة	% 50	% 50	% 50				
		دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات و التربصات بالخارج	احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالمهمات والتربصات بالخارج لتوفير الإحصائيات ومتابعتها والتقييم الدائم لمدى مراعاة النوع الاجتماعي مع اقتراح حلول عملية للتعزيز	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	نجاعة	عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج	% 48	% 50	% 50	41.000	50.000	55.000	ميزانية الدولة

- **التحليل:**

- **بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة:** يلاحظ عامة نسب طيبة جدا سنة 2023 على مستوى المؤشرات ككل خاصة فيما يتعلق بنسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة أو نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج في حين أن النسبة تقل كثيرا عندما يتعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (20.69 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة، ويمكن من خلال هذا الاستنتاج بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة والعمل على تحسين تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار في الخطط الوظيفية، هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية و الارتقاء بجودة العمل الإداري وتوفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والتربصات واشتراط مبدأ المساواة والتناصف عند الإعداد لقائمات المترشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

برنامج الطاقة		
الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تدعيم نفاذ النساء للموارد الطاقية لتحسين فرص العمل وخلق الثروة	-ارتفاع كلفة الربط بشبكة الكهرباء والغاز لباعثات المشاريع الصغرى يحرم النساء من تطوير المشاريع الاقتصادية - نقص مشاريع الربط الكهربائي في بعض المناطق لمشاكل مختلفة (عقارية، مالية...)	- نقص وعي النساء بالقوانين وبحقوقها في امتلاك وسائل الإنتاج والتحكم فيها - محدودية موارد التمويل للنساء -غياب وعي النساء بالتسهيلات المتوفرة -غياب دعم المشاريع الاقتصادية للفئات الهشة (النساء) - عدم وجود آليات عملية لمجابهة الهشاشة الطاقية
الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون		
الهدف العملياتي 1: تدعيم وعي النساء بمنوال طاقي مستدام لتحسين جودة الحياة	-عدم وعي صناع القرار بالقطاع بأهمية دور النساء في ارساء منوال طاقي مستدام - عدم وعي النساء بدورها في إرساء منوال طاقي مستدام	-غياب تشجيع المرأة على الاستثمار في ميدان الانتقال الطاقي - غياب مقاربة النوع الاجتماعي في الحملات التحسيسية للانتقال إلى منوال طاقي مستدام
الهدف العملياتي 2 انتقال طاقي منصف للفئات الهشة	-ارتفاع تكلفة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز وهو ما يؤثر على تنفيذ آليات الانتقال الطاقي للفئات الهشة وخاصة النساء لتدهور مقدرتها الشرائية - عدم وجود آليات عملية لمجابهة الهشاشة الطاقية	- صعوبة وصول الشبكة إلى بعض المناطق لعدة عوائق منها المالية والعقارية... - غياب تضمين مقاربة النوع الاجتماعي بالاستراتيجيات المتعلقة بالهشاشة الطاقية

برنامج الصناعة		
الهدف الاستراتيجي عدد 1: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي		
الهدف العملياتي 1: تعزيز استثمار النساء في القطاع الصناعي	- غياب إطار تشريعي يشجع النساء على المبادرة - ضعف إجراءات الموجهة للنساء وخاصة منها الامتيازات المالية وغيرها - غياب ثقافة ريادة الأعمال لدى النساء وخاصة منهم بالجهات الداخلية - عزوف النساء وخاصة منهم بالجهات الداخلية على ريادة الأعمال	- انعدام الوعي بأهمية مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى التشريعات وادراجها في النصوص ذات العلاقة - طول وصعوبة الإجراءات خاصة بالنسبة للنساء بالمناطق الداخلية - عدم دراية النساء خاصة منهم بالجهات الداخلية بالإجراءات الموجهة لهم - عدم تصميم وتنظيم دورات تكوينية موجهة لدفع النساء خاصة منه بالجهات لتكون شريك فاعل في النهوض بالاستثمار الصناعي - عدم وعي النساء بأهمية الريادة - عدم جاذبية مناخ الإستثمار للكفاءات النسوية
برنامج المناجم		
الهدف الاستراتيجي عدد 1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته		
الهدف العملياتي 1: تعزيز دور المرأة في المهام الفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته.	-غياب الخبرات المهنية للنساء بسبب هيمنة الطابع الذكوري على القطاع - عزوف النساء عن العمل بالقطاع	- ترسيخ الفكرة التقليدية الذكورية للقطاع - عدم جاذبية القطاع وخلق تحفيزات للنساء للعمل به
الهدف الاستراتيجي عدد 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية		
الهدف العملياتي عدد 1: الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات.	- غياب الحملات التحسيسية لتشجيع المرأة للحصول على سند منجمي. - عدم توفر الاحصائيات حسب مقاربة النوع الاجتماعي لعدد السندات المنجمية المسندة	- عدم إعتبار مسألة النوع الاجتماعي أولوية - عدم وجود آلية تمكن من متابعة إسناد السندات وفق منظور النوع الاجتماعي

خطة العمل الخاصة بالأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الطاقة	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	تدعيم نفاذ النساء للموارد الطاقية لتحسين فرص العمل وخلق الثروة	-نسبة ربط المشاريع النسوية الصغرى	نجاعة	عدد المشاريع المرتبطة بالشبكة /العدد الجملي للمشاريع (برنامج رائدات)			
	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	تدعيم وعي النساء بمنوال طاقي مستدام لتحسين جودة الحياة	-عدد الدورات التكوينية لصناع القرار لتدعيم التشاركية -عدد الحملات التحسيسية للتعرف بالدور الهام للمرأة في إرساء منوال طاقي منخفض الكربون	نجاعة	-عدد الدورات الداعمة للتشاركية لارساء منوال طاقي جديد/العدد الجملي للدورات - عدد الحملات المعتمدة لمقاربة النوع الاجتماعي			
الصناعة	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	تعزيز استثمار النساء في القطاع الصناعي	نسبة التصريح بالاستثمار لدى النساء	نجاعة	عدد شهادات التصريح بالاستثمار للنساء / العدد الجملي لشهادات التصريح بالاستثمار	28,37 %	30 ,37 %	32,37 %

المناجم	دعم منظومة الفسفاط و مشتقاته	تعزيز دور المرأة في المهام الفنية بقطاع الفسفاط ومشتقاته	نسبة النساء اللاتي تشغلن خطط فنية في مجال الفسفاط ومشتقاته	نجاعة	عدد النساء اللاتي تشغلن خطط فنية في CPG+GCT / العدد الجملي للأعوان			
	تشجيع بعث المشاريع المنجمية	الترفيع في عدد السندات المنجمية الممنوحة للنساء صاحبات الشركات	تطور عدد الأنشطة التحسيسية لإسناد السندات المنجمية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	نجاعة	عدد الأنشطة التحسيسية سنويا لفائدة النساء صاحبات الشركات في المجال المنجمي			

▪ الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				إسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الطاقة	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	تدعيم نفاذ النساء للموارد الطاقية لتحسين فرص العمل وخلق الثروة	- تكوين شبكة النساء سفيرات التحكم في الطاقة* المكلفات بترسيخ سياسة التوعية والتحسيس كل في مجال تدخلها -البرنامج الوطني لتزويد العائلات المحدودة الدخل بلاقطات فلطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء والذي يضم 400 الف عائلة التي لا يتجاوز استهلاكها 100 كيلواط ساعة /الشهر من الكهرباء -البرنامج الوطني لتوزيع الفوانيس المقتصدة للطاقة	عدد الحملات التحسيسية للشبكة	نجاعة	عدد الحملات التحسيسية المراعية للنوع الاجتماعي							
				-نسبة تقدم البرنامج	نجاعة	عدد العائلات المنتفعة /العدد الجملي المستهدف							

	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**تدعيم وعي النساء بمنوال طاقي مستدام لتحسين جودة الحياة**	-ادراج حملات توعية وتحسيسية حول الانتقال الطاقي عن طريق بث ومضات اشهارية عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة موجهة للمرأة باعتبارها تتحمل المسؤولية الطبيعية عن إدارة الأسرة	عدد الحملات المنجزة المراعية للنوع الاجتماعي	نجاعة	عدد الحملات المراعية للنوع الاجتماعي/ العدد الجملي						
			-توجيه حملات تحسيسية في الوسط المدرسي تستهدف أساسا الفتيات من أجل الرفع من وعي المرأة بدورها الفعال في قطاع الانتقال الطاقي	عدد الحملات المنجزة في الوسط المدرسي لفائدة الفتيات	نجاعة	عدد الحملات الموجهة للفتيات/العدد الجملي للحملات في الوسط المدرسي						
الصناعة	**النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي**	**تنمية روح المبادرة الخاصة لدى النساء**	- تنظيم دورات تكوينية في ريادة الأعمال للنساء	نسبة الدورات التكوينية الموجهة للنساء	فاعلية	عدد الدورات الموجهة للنساء/ العدد الجملي للدورات التكوينية	15%	20%	22.5%	7500	10000	12500
			-تنظيم ورشات حول تنمية المبادرة الخاصة لدي النساء	نسبة الورشات الموجهة للنساء	فاعلية	عدد الورشات المخصصة للنساء/عدد الورشات الجملي	18%	20%	23%	15000	20000	25000
			-توفير المرافقة للنساء حاملات أفكار مشاريع	نسبة النساء حاملات أفكار المشاريع المستفيدات من المرافقة	فاعلية	عدد النساء حاملات أفكار المشاريع المستفيدات من المرافقة/ العدد الجملي للمستفيدين من المرافقة	10%	12,5%	15%	50000	62500	75000

ميزانية الدولة

الأثر عدد 6: تعزيز صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

برنامج الطاقة		
الهدف الاستراتيجي عدد2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: دعم الدور الهام للنساء في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.	- عدم وعي قيادة القائمين على القطاع (من أصحاب قرار وإطارات فنية) بأهمية دور النساء في ترشيد استهلاك الطاقة - غياب مقاربة النوع الاجتماعي لتحديد الفئات المستهدفة بالحملات التوعوية الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة	- عدم الوعي بأهمية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مجال ترشيد استهلاك الطاقة - غياب احصائيات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي
الهدف العملياتي 2: النهوض بدور النساء في استعمال الطاقات المتجددة	- عدم وعي المرأة بأهمية الطاقات المتجددة لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة - عدم وجود فرص متساوية للدخول والنجاح في تطوير المجالات المتعلقة بالطاقات المتجددة	- غياب التحسيس والتوعية - عدم وجود إطار قانوني ومؤسساتي يضمن تكافئ الفرص لتطوير المجالات المتعلقة بالطاقات المتجددة
برنامج المناجم		
الهدف الاستراتيجي عدد 1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته		
الهدف العملياتي 1: تعزيز التأثير الإيجابي لنشاط استخراج وتحويل الفسفاط على المرأة والمحيط.	- عدم اعتبار التغيرات المناخية أولوية في المرحلة الراهنة	- محدودية الحملات التحسيسية في الغرض - ضعف التكوين في المجال لفائدة الإطارات
الهدف العملياتي 2: العمل على تفعيل نشاط شركات البيئة للمجمع الكيميائي التونسي	- توقف نشاط شركات البيئة للمجمع الكيميائي	غياب الإرادة لتفعيل دور شركات البيئة
الهدف الاستراتيجي 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية		
الهدف العملياتي 1: تعزيز التأثير الإيجابي للمشاريع المنجمية على المرأة والمحيط.	- عدم اعتبار التغيرات المناخية أولوية في المرحلة الراهنة	- محدودية الحملات التحسيسية في الغرض

خطة العمل الخاصة بالأثر6: تعزيز صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيّرات المناخية

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
الطاقة	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**دعم الدور الهام للنساء في مجال ترشيد استهلاك الطاقة**	-عدد المشاريع في مجال استهلاك الطاقة التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي	نجاعة	- عدد المشاريع التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي / العدد الجملي			
		النهوض بدور النساء في استعمال الطاقات المتجددة	-نسبة إدراج النوع الاجتماعي بالحملات التحسيسية	فاعلية	-عدد الحملات التحسسية حول تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي			
المناجم	دعم منظومة الفسفاط و مشتقاته	**تعزيز التأثير الإيجابي لنشاط استخراج وتحويل الفسفاط على المرأة والمحيط**	عدد الحملات التحسيسية للتقليص من آثار التغيرات المناخية في نشاط استخراج الفسفاط وتحويله -عدد الدورات التكوينية لاطارات CPG+GCT	نجاعة	الحملات التحسيسية المراعية للبعد المناخي/ العدد الجملي			

			للتقليص من آثار التغيرات المناخية		الدورات التكوينية للتعرف بآثار القطاع على التغيرات المناخية /العدد الجملي للدورات			
		تفعيل نشاط شركات البيئة للمجمع الكيميائي التونسي	عدد شركات البيئة الناشطة	فاعلية	عدد شركات البيئة الناشطة/العدد الجملي للشركات			
	تشجيع بعث المشاريع المنجمية	**تعزيز التأثير الإيجابي للمشاريع المنجمية على المرأة والمحيط.**	عدد الحملات التحسيسية للتقليص من آثار التغيرات المناخية في المشاريع المنجمية	نجاعة	الحملات التحسيسية المراعية للبعد المناخي/ العدد الجملي			

▪ الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الطاقة	**الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**	**دعم الدور الهام للنساء في مجال ترشيد استهلاك الطاقة**	-إعداد احصائيات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي	نسبة انجاز مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	فاعلية	عدد المشاريع الموجهة للنساء/العدد الجملي							
		النهوض بدور النساء في استعمال الطاقات المتجددة	القيام بحملات تحسيسية الرفع من الكفاءات الفنية للنساء في مجال الطاقات المتجددة	عدد الحملات التحسيسية الموجهة للنساء عدد الدورات التكوينية الفنية الموجهة للنساء في مجال الطاقات المتجددة	فاعلية فاعلية	عدد الحملات التحسيسية في مجال الطاقات المتجددة الموجهة للنساء /العدد الجملي عدد الدورات التكوينية الفنية الموجهة للنساء في مجال الطاقات المتجددة/العدد الجملي							